

العطاء في الحجاز

تطور تنظيمه في العهود الإسلامية الأولى

الدكتور صلاح أحمد الغنم

من أبرز ما تتميز به الأمصار الإسلامية في العهود الأولى هو أن معظم سكانها العرب كانوا يتسلمون من الدولة مقداراً مقررأ من المال سنوياً يسمى العطاء الذي كان من أهم أبواب الصرف في الدولة والمعتمد الأساس للناس في معاشها ، لذا كانت له أهمية رئيسة في الحياة الاقتصادية ومعيشة الناس . وبالنظر لهذه الأهمية ولكونه الدولة هي التي تقوم بتوزيعه ، فقد كان له أثر في ازدياد أهمية دور الحكومة في معيشة الناس وتنظيمها ، كما أنه وفر لها الوسيلة للهيمنة على الناس وحياتهم المعاشية .

ويعتمد العطاء بالدرجة الأولى على الوضع المالي للدولة ومقدار مواردها ، ولما كانت هذه الموارد محدودة وغير ثابتة في زمن الرسول ، لذلك لم يكن مقدار ما يعطى للأفراد ثابتاً ، غير أن المبدأ الأساس هو توزيع هذه الموارد على المسلمين ، والمقاتلة خاصة . ولما ولي أبو بكر الخلافة ازداد عدد المسلمين ، وكثر عدد المقيمين في المدينة بصورة خاصة ، وازدادت موارد الدولة ، فكان لابد أن تبرز مشكلة تنظيم توزيع العطاء .

تذكر الروايات أن أبا بكر « كان يسوي بين الناس في القسم ، الحر والعبد ، والذكر والأنثى والصغير والكبير فيه سواء »^(١) . ويروي بسند عن عائشة أنها قالت « قسم

(١) ابن سعد ٣ - ١/٥١ ، ١٣٧ ، ٢١٣ أبو يوسف ، كتاب الخراج ص ١٤ التبعصوني

١٥١/٢ ، ١٠٤ الشافعي الأم ١/١٣٤

أبي أول عام النبي ، فأعطى الحر عشرة وأعطى المملوك عشرة والمرأة وأمتها عشرة ، ثم قسم في العام الثاني فأعطاهم عشرين ^(١) ويقول اليعقوبي أن أبا بكر « وجه العلاء الحضرمي في جيش فافتتح الزارة وناحياتها من أرض البحرين ، وبعث إلى أبي بكر بالمال فكان أول مال قسمه أبو بكر في الناس بين الأحرار والأسود والحر والعبد ، لكل إنسان » ^(٢) .

إن رواية ابن سعد واليعقوبي لا تتناقضان ، إذ تدلان على أن أبا بكر كان يوزع كافة ما يردده ، فأصاب الفرد من ذلك مرة ديناراً (عشرة دراهم) ومرة عشرين درهماً . وكان أبو بكر يوزع الميئيات أحياناً ، فيروي ابن سعد أن أبا بكر اشترى مرة في الشتاء قطائف أتى بها من البادية ففرقها في أرامل أهل المدينة ^(٣) .

أما طريقة التوزيع فيروي ابن سعد أنه « كان أبو بكر يقسمه على الناس نفراً نفراً ، فيصيب كل مائة إنسان كذا وكذا » ويقول أيضاً أن أبا بكر كان يعطي كل ما في بيت المال حتى لا يبقى فيه شيء ^(٤) كما يذكر أنه لما توفي أبو بكر « دعا عمر بن الخطاب الأمناء ودخل بهم بيت مال أبي بكر ، ومعه عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان وغيرهما ، ففتحوا بيت المال فلم يجدوا فيه ديناراً ولا درهماً ، ووجدوا خيصة للمال ففتحت فوجدوا فيها درهماً فرجوا على أبي بكر » ^(٥) . وكان أبو بكر يأخذ في كل يوم من بيت المال ثلاثة دراهم اجرة ^(٦) .

ويتبين مما تقدم أن أبا بكر وضع أسس تنظيمات مستقرة للعطاء ، وأنه وزع كل ما كان يردده من مال بالتساوي على كافة الناس دونما تمييز . ولا ريب أن قلة المال الوارد وقصر مدة خلافة أبي بكر كانا من العوامل التي جعلته يتبع هذه القاعدة خلال مدة خلافته القصيرة .

(٢) اليعقوبي ١٠١/٢

(١) ابن سعد ١ - ١٣٧

(٤) ابن سعد ٣ - ١٥١/١

(٣) ابن سعد ٢ - ١٠٢

(٦) اليعقوبي ١٥٤/٢

(٥) ابن سعد ٣ - ١٠٢/١

تنظيم العطاء في خلافة عمر بن الخطاب :

ولما ولي عمر بن الخطاب الخلافة بعد أبي بكر ، تمت في خلافته أحداث خطيرة أبرزها ان العرب المسلمين استطاعوا فتح اقاليم واسعة غنية ذات موارد مالية كبيرة وثابتة ، وزاد عدد للمقاتلة المشتركين في الفتوح ، فكان لابد ان يقوم الخليفة عمر بضبط الموارد وتنظيم توزيعها على الناس وفق أسس تلائم الاحوال الجديدة . فيروي أبو يوسف « لما قدم على عمر بن الخطاب (رضي) جيش العراق من قبل سعد ابن أبي وقاص شاور أصحاب محمد (ص) في تدوين الدواوين ، وقد كان اتبع رأي أبي بكر في التسوية بين الناس فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل ^(١) » ، ويروي عن ابن أبي نجيح قوله « فلما كان عمر بن الخطاب وجاءت الفتوح فضّل ، وقال لا اجعل من قاتل رسول الله (ص) كمن قاتل معه ، ففرض لأهل السوابق والقدم ، وانزلهم على قدر منازلهم من السوابق » ^(٢) . ويروي عن أبي معشر عن مولى حمزة وغيره انه « لما جاءت عمر بن الخطاب (رض) الفتوح وجاءت الاموال قال ان أبا بكر (رض) رأى في هذا المال رأياً ولي فيه رأي آخر ، لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه ^(٣) » . ويروي عن الجاهلي بن سعيد عن الشعبي « ان عمر لما فتح الله عليه وفتح فارس والروم جمع اناساً من اصحاب رسول الله فقال ما ترون ، فاني ارى ان اجعل عطاء الناس في كل سنة وأجمع للمال فانه اعظم للبركة ، قالوا اصنع ما رأيت فانك ان شاء الله موفق » ^(٤) .

أما أبو عبيد القاسم بن سلام فيروي انه « لما افتتح عمر العراق والشام وجي الخراج جمع اصحاب رسول الله (ص) فقال اني قد رأيت ان افرض العطاء لاهل الدين افتتحوه » ^(٥) . ويروي أبو يوسف عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف

(٣) الخراج ٤٣

(٢) الخراج ٤٢

(١) الخراج ٢٤

(٥) الاموال فقرة ٥٤٩

(٤) الخراج ٤٤

عن أبي هريرة قال « قدمت من البحرين بخمسمائة ألف درهم ، فأتيت عمر ممسياً ، فقال عمر ايها الناس انه قد جاء مال كثير ، فان شئتم ان نكيل لكم كلنا وان شئتم ان نعد لكم عدداً وان شئتم ان نزن لكم وزناً ، فقال رجل من القوم يا أمير المؤمنين دَوِّنْ للناس دواوين ليعطون عليها ، فأشتمني عمر ذلك » (١) .

ويروي بسند عن سعيد بن المسيب انه « لما قدم على عمر (رض) بأخماس فارس .. ثم قال انحثوا لهم أو نكيل لهم بالصاع ؟ قال ثم اجمع رأيك على ان يحثو لهم خثنا لهم ، فقال وهذا قبل ان يدون الدواوين » (٢) .

ويروي القاسم بن سلام عن عبد الله بن صالح عن موسى بن علي بن رباح عن ابيه ان عمر بن الخطاب خطب الناس بالجابية فقال : ومن اراد ان يسأل عن المال فليأتني فان الله تبارك وتعالى جعلني له خازناً أو قاسماً ، اني باء بأزواج رسول الله (ص) فمعهن ثم المهاجرين الاولين (٣) .

ويروي الواقدي عن هذه رواية ان عمر بن الخطاب أجمع على تدوين الدواوين في المحرم سنة ٢٠ هـ (٤) .

ويقول البيهقي انه في سنة ١٨ « أجرى عمر الاقوات في تلك السنة على عيالات قوم من المسلمين » (٥) .

يقين من هذه النصوص ان تنظيم العطاء لم يتم حال تولي عمر الخلافة ، ومن المحتمل ان رواية ابي يوسف عن اشيائه من المدنيين (الخراج ٢٤) تنطبق على كيفية الاعطاء قبل تنظيم الخراج ، اما النصوص الاخرى فأكثرها تتحدث عن تنظيم الخراج بعد توسع الفتوح وازدياد الموارد ، دون تحديد وقته بالضبط . اما رواية الواقدي فتشير صراحة الى

(١) الخراج ٤٥ (٢) الخراج ٤٧ (٣) الاموال ٤٧ هـ

(٤) ابن سعد ٣ - ٢١٣/١ البلاذري : فتوح البلدان ٥٠

(٥) التاريخ ١٧٠/٢

انه ثم سنة ٢٠ ولكن رواية أبي هريرة (الخراج ٤٥) تدل على انه حدث قبل ذلك .
وتشير رواية ابن سلام (٥٤٧) الى ان الخراج كان قد تقرر في مؤتمر الجابية ولعله قبل
ذلك فهي تتسق مع رواية أبي هريرة . واما رواية اليعقوبي فانها تحدد تنظيم العطاء
سنة ١٨ هـ .

يروى ابو عبيد عن ابن عمر ان عمر « كان لا يعطي اهل مكة عطاء ولا يضرب عليهم
بعثاً ويقول هم كذا أو كذا كلة لا أحب ان أقولها ^(١) » . غير ان روايات اخرى تشير الى انه
كان يعطي كل من يساهم في الفتوح دون اي تمييز .

فيروي القاسم بن سلام بسند عن بريدة ان رسول الله (ص) كان « يوصي من يؤمره
على جيش او سرية » وإذا لقيت عدوك من المشركين فأدعهم الى الاسلام وأخبرهم
انهم ان فعلوا فان لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فان أبوا ان يتحولوا فأخبرهم انهم
يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المسلمين ولا يكون لهم
في الغنيمة والفيء شيء الا ان يجاهدوا مع المسلمين ^(٢) . و يروى عن عبد الله بن صالح
عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه « ان عمر بن الخطاب خطب الناس بالجابية ، ثم قال فمن
أسرع الى الهجرة أسرع به العطاء ومن أبطأ عن الهجرة أبطأ عنه العطاء ، فلا يلومنّ رجل
الا مناخ راحلته » ^(٣) . و يروى عن نعيم بن حماد عن بقيقة بن الوليد عن أبي بكر بن
عبد الله بن ابي صريم عن أبيه عن أبي عبيدة بن الجراح « ان رجلاً من أهل البادية سألوا
عمر ان يرزقهم فقال لا والله لا أرزقكم حتى أرزق اهل الحاضرة ، فمن أراد بحجة الجنة
فعليه بالجماعة فان يد الله مع الجماعة » ^(٤) . و يروى عن أبي اليان عن صفوان بن عمرو قوله

(٣) الاموال ٤٤٨ هـ

(٢) الاموال ٥٢٢ هـ

(١) الاموال ٥٦٣ هـ

(٤) الاموال ٥٥٨ هـ

« كتب عمر بن عبد العزيز الى يزيد بن الحصين أن مر للجند بالقريضة ، وعليك بأهل الحاضرة ، وإياك والاعراب فانهم لا يحضرون محاضر المسلمين ولا يشهدون مشاهدتهم »^(١) . وقد علق أبو عبيد القاسم بن سلام على هذه الروايات بقوله « فأما دور الاعطية على المقاتلة واجراء الارزاق على القرية فلم يبلغنا عن رسول الله (ص) ولا عن أحد من الأئمة بمد انه فعل ذلك الأباهل الحاضرة الذين هم أهل الغناء عن الاسلام ، وقد روى عن عمر شيء كأنه مفسر لهذا القول »^(٢) وهو يروى عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن عمر العمري عن زيد بن اسلم عن ابيه قال قال عمر ما من أحد من المسلمين الا له في هذا المال حق او منه . وهو يروى عن اسماعيل بن ابراهيم عن ايوب عن عكرمة بن خالد عن مالك بن اوس ابن الخديان عن الزهري ان العباس وعلي دخلا على عمر يختصمان « فذكر عمر الاموال وقال ، فلم يبق أحد من المسلمين الا له حق فيها ، او قال حفظ ، الا بعض من تمسكون من ارقائكم ، فان عشت ان شاء الله لأوتين كل مسلم حقه ، او قال حفظه ، حتى يأتي الراعي بسرو حير لم يعرق فيه جبينه »^(٣) .

ويروى ابن سعد عدة روايات عن زيد بن اسلم « سمعت عمر بن الخطاب يقول والله لئن بقيت الى هذا العام المقبل لألحقن آخر الناس بأولهم ولأجعلنهم رجلاً واحداً »^(٤) . ويروى الواقدي عن ابن السكاي عن ابيه بسند قال « رايت عمر بن الخطاب يحمل ديوان خراصة حتى ينزل قسيديداً فتأتيه بقسيديد فلا يغيب عنه امرأة بكر ولا ثيب فيعطيهن في ايديهن ثم يروح فينزل عسفاً فيفعل مثل ذلك ايضاً حتى توفي »^(٥) . ويمكن التوفيق بين الروايات للذكورة آنفاً بأن عمر بن الخطاب كان يعطي العطاء

(١) الاموال ٥٠٩ (٢) الاموال ٥٦٢

(٣) الاموال ٥٢٥ انظر ايضاً ابن سعد ٢ - ٢١٥/١ . الفتوة مالك ٦/٢

(٤) ابن سعد ٣ - ٢١٢/١ (٥) ابن سعد ٣ - ٢١٤/١

لكل اهل المدينة ، ولمن يسام في الفتوح من غيرهم ، وانه كان يفسر في تعميم العطاء على كل اهل الجزيرة ، ولكنه لم ينفذ ما فكر فيه ، فبقيت سجلات الديوان مقصورة على المدينة فقط ، وبموجبها يدفع العطاء حتى لمن لم يجعل مقامه الثابت فيها .

لم يتبع الخليفة عمر بن الخطاب في العطاء مبدأ التسوية الذي سار عليه ابو بكر . وقال « لا اجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه اهل السوابق والمشاهد في الفرائض »^(١)

اتخذ عمر معركة بدر اساساً في توزيع العطاء ، فاعطى من اشترك فيها اعلى العطاء ، وقد اختلفت الروايات في مقدار ما خصص لاهل بدر ، فيروى مصعب بن سعد ان عمر فرض للمهاجرين البدرين ستة آلاف درهم^(٢) و يروى ابن سعد بسند عن ابن عمر انه فرض لهم اربعة الاف^(٣) و يروى اليعقوبي ان اهل بدر كانوا في ثلاثة الاف^(٤) غير ان الاغلبية المطلقة للمصادر تذكر ان عمر فرض لاهل بدر في خمسة الاف^(٥) ومن الطبيعي ان تعدد هؤلاء الرواة يرجع ان المهاجرين من اهل بدر كانوا في خمسة الاف من العطاء . اما الانصار من اهل بدر فان مصعب بن سعد يروى انهم كانوا في ستة آلاف^(٦) و يروى الزهري عن سعيد ابن المسيب انهم كانوا في اربعة آلاف^(٧) وهذا هو رأى ابي هريرة^(٨) واليعقوبي^(٩) ويذكر ابو يوسف انهم كانوا في ثلاثة الاف^(١٠) . و يروى عدد من الرواة ان الانصار من اهل بدر كانوا في خمسة الاف من العطاء^(١١) . والرواية الاخيرة ارجح اذ تنسجم مع المبدأ الاسلامي في عدم التمييز بين الانصار والمهاجرين .

(١) الخراج ٤٣ ، ابن سعد ٣ - ٢١٣/١ عن ابن أبي نجيع وابي معمر

(٢) الاموال ٥٥٢ ، ابن سعد ٣ - ٢١٩/١

(٣) ابن سعد ٤ - ٣٤٩/١ - ٢٨١/١ الاموال ٥٥٢ (٤) التاريخ ١٧٥/٢

(٥) انظر رواية الزهري ابن سعد ٣ - ٢١٩/١ ، الاموال ٥٥٢ ، ٥٦٩ ، وابن أبي نجيع في

ابن سعد ٤ - ١٩/١ الاموال ٥٥٣ وانظر أيضاً الطبري ١ / ٢٤١٢ ، ورواية الشعبي وابو معمر في

الخراج ٤٣ - ٤٤

(٦) ابن سعد ٣ - ٢٨١/١ الاموال ٥٥٢

(٧) ابن سعد ٣ - ٢١٩/١ الاموال ٥٥٢ ، ٥٦٩ (٨) ابن سعد ٣ - ١١٦/١

(٩) التاريخ ١٧٥/٢ (١٠) الخراج ٤٤

(١١) هنا هو رأى ابن أبي نجيع : ابن سعد ٣ - ٢١٣/١ ، ٢١٩ ، وقيس بن أبي خازم (الاموال

٥٥٣ وابي معمر الخراج ٤٣

يروى أبو معشر عن مولى عمرة وغيره أن عمر « فرض لمن كان إسلامه كإسلام أهل بدر ولم يشهد بدرًا أربعة آلاف »^(١). ومن الواضح أن هذا النص غامض ، وأوضح منه رواية ابن سعد أن عمر « فرض لمن كان له إسلام كإسلام أهل بدر ، من مهاجرة الحبشة ومن شهد أحد ، أربعة آلاف لكل منهم »^(٢). ويروى الشعبي أن عمر فرض لكل رجل من مهاجرة الحبشة أربعة آلاف درهم^(٣) المقصود بمهاجرة الحبشة هم الذين ظلموا فيها ولم يعودوا إلا بعد صلح الحديبية ، أما الذين شهدوا أحدًا فلم يذكر أحد من الرواة ، غير من ذكرناه أعلاه ، مقدار عطائهم ، ويؤيد هذا قول الطبري أن عمر فرض « لكل رجل أسلم بعد بدر إلى الحديبية أربعة آلاف درهم »^(٤) ويذكر ابن سعد رواية تنص على أنه فرض لمن هاجر قبل الفتح لكل رجل ثلاثة آلاف درهم^(٥) ويروى أيضًا بسند عن يزيد بن حبيب أن عمر بن الخطاب أمر عمرو بن العاص أن يفرض لمن يبيع تحت الشجرة مائة دينار^(٦) ولا ريب أن المقصود بمن شهد أحدًا في هذا النص ، من أسلم بين بدر وأحد أما من شهد الحديبية فيقصد به من أسلم بعد أحد وقبل الحديبية . أما الذين أسلموا بعد فتح مكة فقد وردت عن مقدار ما فرض لهم روايات مختلفة ، فيروى الطبري أن عمر « فرض لمن بعد الحديبية إلى أن أفلح أبو بكر عن أهل الردة ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ، في ذلك من شهد الفتح وقَاتِل عن أبي بكر ومن ولي الأيام قبل القادسية ، كل هؤلاء ثلاثة آلاف »^(٧) أما ابن سعد فانه يروى أن عمر « فرض لمسلمة الفتح لكل رجل منهم الفين »^(٨)

ويروى أبو معشر عن مولى عمرة أن عمر « فرض لأهل مكة والناس ثمانمائة ثمانمائة نجاء طلحة بن عبيد الله بأخيه عثمان ففرض له ثمانمائة »^(٩) ويذكر البيهقي أن عمر فرض

(١) الخراج ٤٢ (٢) ابن سعد ٣ - ٢١٤/١ (٣) الخراج ٤٤

(٤) طبري ٢٤١٢/١ (٥) ابن سعد ٣ - ٢١٤/١

(٦) ابن سعد ٤ - ٨/٢ الأموال ٥٥٤

(٧) الطبري ٢٤١٢/١ (٨) ابن سعد ٣ - ٢١٤/١ (٩) الخراج ٤٣

« في أهل مكة الذين لم يهاجروا في ستائة ربيعة »^(١) .

ومن الواضح ان روايتي الطبري وابن سعد متقاربتان ومنسجمتا مع ما قبلها ، اما روايتا أبي معشر واليعقوبي منها متقاربتان ولكنهما لا تتسجمان مع الروايتين الاوليتين ، ومن المحتمل ان عمر فرض لمن اسلم وساهم في الفتوح التي درهم ، اما من اسلم ولم يساهم في الفتوح فقد فرض له ثمانمائة .

عطاء الروي :

يذكر ابن سعد ان عمر فرض لكل من أبناء البديريين التي درهم^(٢) ويؤيد هذا ابو معشر حيث يروي ان عمر « فرض لابناء المهاجرين والانصار الذين القين »^(٣) ويذكر ابن سعد ايضاً ان عمر فرض لثمان احداث من أبناء المهاجرين والانصار كفرائض مسالة الفتح^(٤) وقد ذكرنا اعلاه ان ابن سعد يذكر ان عمر فرض لهؤلاء التي درهم .

وقد افرد الخليفة عمر لبعض الافراد عطاء ، خاصاً ، فقد فرض لعبد الله بن عمر في ثلاثة آلاف^(٥) ولعمر بن ابي سلمة في اربعة الاف ، اما أسامة بن زيد فقد ذكرت بعض الروايات انه فرض له في اربعة الاف^(٦) وذكرت روايات اخرى انه فرض له في ثلاثة آلاف وخمسمائة^(٧) .

وقد فرض عمر الاولاد عند فطامهم ، غير انه سرعان ما عدل عن ذلك واخذ يفرض لهم حال ولادتهم . وتروى المصادر ان هذا التغيير حدث بعد ان مر عمر بامرأة وهي تحاول فطام طفلها قبل الاوان ، الامر الذي كان يسبب اخطاراً للطفل ، فلما سألتها عمر عن سبب ذلك قالت « لأن عمر لا يفرض الا لاغظم ، قال وكم له قالت كذا وكذا شهراً ، قال ويحك لا تعجلية ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال يا بؤساً لعمر كم قتل من اولاد المسلمين ، ثم امر منادياً : ألا لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا

(١) التاريخ ١٧٥/٢ (٢) ابن سعد ٢ - ١٣١/٢ (٣) الخراج ٤٢

(٤) ابن سعد ٢ - ١٤٤/٢ (٥) ابن سعد ٤ - ١١٢/٢

(٦) ابن سعد ٣ - ١١٤/٢ ، ٤ - ١١٤/٢ (٧) ابن سعد ٤ - ١٩/٢

يفترض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق : انا نفرض لكل مولود في الاسلام ^(١)

لقد كان عمر يفرض للمنفوس مائة درهم ^(٢) وقد سار الخلفاء من بعد عمر على هذه القاعدة ، فكانوا يفرضون للأطفال مائة ، فيروي الحسن بن موسى عن زهير عن ابي اسحق « قدم جدي الخيار على عثمان فقال كم معك من عيالك يا شيخ فقال ان معي فذكر ، فقال اما انت يا شيخ فقد فرضنا لك خمس عشرة ، يعني الفاً وخمسمائة ، ولعيالك مائة مائة » ^(٣) وروي يزيد بن هارون عن فضيل بن عازقة قال « لما ولدت ابي علياً فاخبره ففرض لي في مائة ، ثم اعطى ابي عطاء » ^(٤) وروي عبد الرحمن عن سفيان عن ابي الجحاف عن رجل من خثعم انه قال « ولد لي ولد فأتيت علياً فأتيت في مائة » ^(٥)

وفي كتاب الاموال ما يشير الى ان الخليفة عثمان كان يعطي الوليد خمسين فاذا بلغ من العمر سنة جعله في مائة ، فهو يروي عن سعيد بن ابي مريم عن محمد بن هلال المديني عن ابيه عن جدته انها كانت تدخل على عثمان بن عفان ، فتفقد ما يوماً ، فقال لاهله مالي لا اري فلانة ، فقالت امرأته يا امير المؤمنين ولدت الليلة غلاماً ، قالت فارسل الى بخمسين درهما وشقيقة سنبلاية ، ثم قال هذا عطاء ابنك وكسوته ، فاذا مرت به سنة رفعناه الى مائة » ^(٦)

وفي خلافة معاوية حدث تعديل آخر ، فيروي يحيى بن بكر عن ابن ابي شيبة عن ابي قبيل انه « كان الناس في زمن عمر بن الخطاب اذا ولد المولود فرض في عشرة » ^(٧) ، فاذا بلغ ان يفترض الحق به ، فلما كان معاوية افرد المولود وجل ذلك للتقويم ، فلم يزل كذلك حتى

(١) ابن سعد ٣/١٠٧-١٠٨ للدولة ٢٦٣/٢ الاموال ٥٨١

(٢) ابن سعد ٣/١٠٧-١٠٨ للدولة ٢٦٣/٢ الطبري ١/٤١٣ الجراح ٢٧ فتوح البلدان ٤٥٢ الاموال ٥٨١

(٣) ابن سعد ٢/١٠٩-١١٠ الاموال ٥٨٢

(٤) ابن سعد ٢/١٠٩-١١٠ الاموال ٥٨٢

(٥) ابن سعد ٢/١٠٩-١١٠ الاموال ٥٨٢

(٦) يقصد عشرة دنانير وهي احدى مائة درهم .

قطع عمر بن عبد العزيز بن مروان ذلك كله الا لمن شاء» (١)

ويروى ازهر السمان عن ابن عوف ان «ذكر عند محمد ان عمر بن عبد العزيز اقرع بين
القطيم ، فاسكره وقال ما اري هذا الا من الاستقسام بالازلام» (٢)

ويروى القاسم ابن سلام بسند عن سليمان بن حبيب «ان عمر الخطاب فرض لعيال
المقاتلة ولذريتهم العشرات ، قال فامضى عثمان ومن بعده من الولاة ذلك وجعلوها موروثه
يزنها ورثة الميت منهم من ليس في العطاء والعشرة ، حتى كان عمر بن عبد العزيز ، قال
سليمان بن حبيب : فسألني عمر عن ذلك فاخبرته ، فانكر الوراثة وتركهم عموماً من عيال
من ليس في الديوان من المسلمين ، وقال اقطع الوراثة وأعم الفريضة ، قال سليمان : فقلت
مهلاً يا أمير المؤمنين ، فاني أخاف ان يسب بك من بعدك في قطع الوراثة ولا يستن بك في
عموم الفريضة ، قال صدقت أتركهم» (٣) .

يتبين من هذه النصوص الثلاثة :

١ — ان عمر بن الخطاب كان يفرض للمولود مائة درهم ، فاذا بلغ أحقه بالعطاء .

٢ — ان معاوية ابطال الفرض لاوليد ، وجعله للقطيم .

٣ — ان عمر بن عبد العزيز ابطال ما كان معمولاً به ، وصار يفرض لمن يشاء ، وانه
كان يختار بين القطيم بالقرعة ، بعد أن كانت وراثية ، ويستدل من النصين الثاني والثالث
انه لم يكن يفرض لسكل الاولاد ، بل يقتصر الفرض على بعضهم ، وربما كان يقتصر على ولد
واحد يرث أباه ، ولا بد ان اختيار الولد كان يجري على أسس مقننة الى أن ابطالها عمر بن
عبد العزيز فجعل الاختيار بالقرعة ، ولما كانت التقاليد الاجتماعية تجعل للابن الأكبر
مكانة خاصة ، فالراجح انه هو الذي كان يرث الفريضة ، وان عمر بن عبد العزيز ابطال ذلك
وجعل يختار بالقرعة بين الاولاد ، ويدل النص الثالث على ان التعديل الذي ادخله عمر بن

(١) الاموال ٥٩٦

(٢) الاموال ٥٨٧

(٣) الاموال ٥٩٧

عبد العزيز في الاقتراع لم يس مبدأ الورثة الذي ظل معمولاً به ولكن أصبح يشمل كل من تسهم القرعة بعد ان كان مقصوراً على الابن الاكبر حسب . ان هذا الاستنتاج لا يناقضه النصان الاولان اللذان لم يشيرا الى ان الفرض كان يشمل كافة الاولاد .

عطاء النساء :

في المصادر نصوص متعددة ومتباينة عن عطاء زوجات الرسول (ص) ، وتكاد الروايات تتفق على ان عمر فرض لعائشة اثني عشر الف درهم ، ولكن الرواة يختلفون في مقدار ما فرضه لبقية الزوجات ، فيروي يزيد بن هارون بسند عن أبي هريرة ان عمر أعطى كل واحدة منهن اثني عشر الف درهم^(١) . ويروي اليعقوبي انه أعطى كل أم حبيبة وحفصة اثني عشر الف درهم^(٢) . ويروي الشعبي ان عمر أعطى بقية زوجات النبي عشرة آلاف^(٣) . ويروي الزهري ان عمر فرض لكل من صغية وجويرة ستة آلاف^(٤) .

اما اليعقوبي فيقول انه فرض لصفية وجويرة خمسة آلاف^(٥) والراجح ان عمر أعطى عائشة اثني عشر ألفاً ، وأعطى بقية زوجات النبي عشرة آلاف بدون ان يفرد احداهن بعطاء اكثر أو أقل ، إذ ليس للإفراد مبرر فيما عدا حالة عائشة بالنظر لمكانتها الخاصة ومكانة أبيها .

اما بقية النساء فيروي ابن سعد عن مصعب بن سعد ان عمر فرض لكل من المهاجرات الاول : أسماء بنت عميس ، واسماء بنت أبي بكر ، وأم عبد الله بن مسعود الف درهم^(٦) . وفي رواية اخرى له ان عمر فرض لصفية بنت عبد المطلب ستة آلاف درهم ولكل من أسماء بنت عميس وأم كلثوم بنت عقبة وأم عبد الله بن مسعود الف درهم ، وانه فضل النساء المهاجرات فجعل لكل واحدة منهن ثلاثة آلاف درهم^(٧) .

(١) ابن سعد ٣ - ١/٢١٦ الخراج ١٥ (٢) التاريخ ١٧٥/٢

(٣) الخراج ٤٤ الاموال ٥١٠٥٤٩ الطبري ١/٢٤١٣ وانظر أيضاً رواية أبي معشر في الخراج ٤٢

(٤) ابن سعد ٣ - ١/٢١٩ ، الاموال ٥٥٢ : ٥٩٧ (٥) التاريخ ١٧٥/٢

(٦) ابن سعد ٣ - ١/٢١٩ الاموال ٥٥٢ : ٥٩٧ (٧) ابن سعد ٣ - ١/٢١٤

ويذكر الطبري ان عمر « جعل نساء أهل بدر في خمسمائة وخمسمائة ، ونساء من بعدهم الى الحديدية في اربعمائة اربعمائة ، ونساء من بعد ذلك الى الايام ثلاثمائة ثلاثمائة »^(١) .
والارجح فيما يبدو ان للنساء اجرات فضلن على غيرهن ، فكان يعطي كلا منهن ألفاً ، أما بقية النساء من أهل بدر فكان في خمسمائة ، ومن بعدهم الى الحديدية اربعمائة ، ونساء من بعد ذلك الى الايام ثلاثمائة ، كما ذكر الطبري .

تنظيم توزيع العطاء :

يتبين مما اورده آناً ان تقدير العطاء كان على اساس فردي ، اي انه كان يقدر لكل فرد مقدار معين من العطاء يتناسب مع وضع هذا الفرد في الاسلام . اما توزيعه فلم يكن من السهل ان يتم على الاساس الفردي ، لذا كان يجري على اساس العشائر ، اي يحسب ما يستحقه افراد كل عشيرة ويعطى مجموع الاستحقاق الى العريف الذي يوزعه الى افراد العشيرة^(٢) .

وقد تطلب تنظيم توزيع العطاء تثبيت عدد الافراد في كل عشيرة ، وتثبيت عدد العشائر ، وترتيب الاسبقية فيهم عند العطاء ؛ ومن الطبيعي ان يحافظ عمر على التقسيم الطبيعي لسكان المدينة بعد الاسلام ، فيميز فيهم قسمين رئيسين : قريش والانصار ، اما بقية افراد القبائل الحجازية فليست لدينا معلومات عن وضعهم في تنظيمات عمر .

فأما عشائر قريش فان الواقدي يذكر انه « لما دون عمر بن الخطاب الديوان كان اول من بدأ به في المدعى بني هاشم ، ثم كان اول بني هاشم يدعى العباس بن عبد المطلب في ولاية عمر وعثمان »^(٣)

ولعل اوسع تفصيل عن تنظيم عشائر قريش في العطاء هو ما ذكره الشافعي في كتاب

(١) الطبري ٢٤١٣/١

(٢) انظر عن توزيع العطاء في البصرة كتاب « التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة » ص ٤٧ ، لما امدحت اوردت ما توفى من نصوص عنها ، والارجح ان الاساليب المتبعة في العراق كانت تطبق في الحجاز الذي ليست لدينا عن تنظيم توزيعه فيه نصوص وافية

(٣) ابن سعد ٢١/١ - ٢١/١

(الام) حيث قال « اخبرنا غير واحد من اهل العلم والصدق من اهل المدينة ومكة من قبائل قريش وغيرهم ، وكان بعضهم احسن اقتصاصاً للحديث من بعض ، وقد زاد بعضهم على بعض في الحديث: ان عمر لما دون الديوان قال ابداً ببني هاشم ، ثم قال حضرت رسول الله (ص) يعطيهم وبني المطلب ، فاذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلب ، واذا كانت في المطلب قدمه على الهاشمي ، فوضع الديوان على ذلك واعطاهم عطاء القبيلة الواحدة .

ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في جذم النسب ، فقال عبد شمس اخوة النبي (ص) لاييه وأمه دون نوفل ، فقدمهم ، ثم دعا بني نوفل يتلونهم .

ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار ، فقال في بني أسد بن عبد العزى اصهار النبي (ص) وفيهم انهم من المطيبين ، وقال بعضهم وهم من حلف الفضول ، وفيهم كان النبي (ص) وقد قيل ذكر سابقة ، فقدمهم على بني عبد الدار ، ثم دعا بني عبد الدار يتلونهم . ثم انفردت له زهرة فدعاها تتلو عبد الدار .

ثم استوت له بنو تيم ومخزوم ، فقال في بني تيم انهم من حلف الفضول والمطيبين وفيهما كان النبي (ص) وقيل ذكر سابقة ، وقيل ذكر صهرأ ، فقدمهم على مخزوم ، ثم دعا بني مخزوم يتلونهم .

ثم استوت له سهم وجمج وعسدي بن كعب ، فقيل له ابداً بعسدي فقال بل اقر نفسي حيث كنت ، فان الاسلام دخل وامرنا وامر بني سهم واحد ، ولكن انظروا بني سهم وجمج فقيل قدّم بني جمج ، ثم دعا بني سهم فقال وكان ديوان عدي وسهم مختلطاً كالدعوة الواحدة ...

ثم دعا بني عامر بن لؤي .. فقدم معاوية بعد بني الحرث بن فهر ففصل بهم بين بني عبد مناف واسد بن عبد العزى .

وشجر بين بني سهم وعدي شيء في زمان المهدي فافترقوا ، فأمر المهدي ببني عدي فقدموا على سهم وجمج ، (١)

وفي المصادر اشارات متفرقة الى تنظيم عطاء بعض عشائر قريش في المدينة . فيروي ابن سعد انه « هاجر كثير وزيد وعبد الرحمن بنو الصلت الى المدينة فسكنوها وحالفوا بني جمح بن عمرو من قريش ، فلم يزل ديوانهم ودعوتهم معهم حتى كان زمان المهدي امير المؤمنين فأخرجهم من بني جمح وادخلهم في حلقاء العباس بن عبد المطلب فدعوتهم اليوم معهم وعباهم بعد في بني جمح »^(١).

وينقل ابن حجر رواية عن كعب بن عدي التتويحي انه قال « كنت شريكاً لعمر بن الخطاب فلما فرض الديوان فرض لي في بني عدي بن كعب . . وكان ولده بمصر يأخذون العطاء في بني عدي بن كعب حتى نقلهم امير مصر في زمن يزيد بن عبد الملك الى ديوان قضاة »^(٢)

ويروي الزبير بن بكار « كتب ابراهيم بن هشام الى هشام بن عبد الملك : إن رأى امير المؤمنين اذا فرغ من دعوة اعيامه بني عبد مناف ان يبدأ بدعوة اخواله بني مخزوم ، فكتب ان رضى بذلك آل الزبير فافعل ، فلما فرغ من اعطاء بني عبد مناف نادى مناديه بني مخزوم فناداه عثمان بن عمرو وقال . . فأمر مناديه فنادى بني اسد بن عبد العزي ثم مضى على الدعوة »^(٣)

اما الانصار فان الواقدي يذكر ان عمر بن الخطاب لما دوت الدواوين نظم ديوان قريش « حتى انتهى الى الانصار ، فقالوا لمن يبدأ فقال عمر ابدأوا برهط سعد بن معاذ الاشجلى ثم الأخرى فالأقرب لسعد بن معاذ »^(٤) ويتبين من هذا ان ديوان الانصار كان يبدأ ببني عبد الأشهل ، وما يؤيد ان بني عبد الأشهل كانوا وحدة عشائرية في العطاء ما يذكره

(١) ابن سعد ٧/٥ (٢) الاصابة ٢/٢٨٢ - ٣ (رقم ٧٤٢٢)

(٣) الغني ١٦ - ٧٧ (٤) ابن سعد ٣ - ١/٢١٣

ابن سعد أن « بنو حريس بن عدي دعوتهم ودارهم في بني عبد الأشهل ، وقد انقروا في أول الاسلام فلم يبق منهم أحد » ^(١) ، ويذكر أيضاً عند الكلام عن يحيى ومريم أولاد ثابت بن وداعة ، وهم من بني عمرو بن عوف « وأمهما وهبة بنت سليمان بن رافع بن سهل ابن عدي . بن غسان من ساكني راتج حلفاء بني زعوراء ، بن جشم أخي بني عبد الأشهل بن جشم ، ودعوتهم في بني عبد الأشهل » ^(٢) .

ويذكر ابن سعد أن « بني جشم وزيد أبناء الحارث بن الخزرج ، وكان يقال لهما التوأمان ودعوتهم واحدة في الديوان ، وهم أصحاب المسجد الذي بالسنج ، وهم أصحاب السنج خاصة » ^(٣) ويذكر أيضاً أن « النعمان بن مالك بن ثعلبة بن دعد بن فهر بن ثعلبة بن غنم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج ، وثعلبة بن دعد هو الذي يسمى قوقل ، وكان له عز ، وكان يقول لاخفاف إذا جاءه : قوقل حيث شئت فانك آمن ، فسمي بنو غنم وبنو سالم بذلك كلها قواقله ، وكذلك هم في الديوان يدعون بني قوقل » ^(٤) .

أما عن عشائر الاوس فلدينا اشارة في ابن سعد يذكر فيها أن « بني عمرو بن عامر من ولد الفطيون وهم حلفاء للاوس من الانصار ، ودعوتهم في الديوان في بني امية بن زيد ، وبنو امية بن زيد آخر دعوى الاوس » ^(٥)

وكان للعشائر عرفاء يوزعون على افرادها المعطاء ، ويذكر ابن شبة عن طلحة البصري « كان من قدم المدينة فكان له بها عريف نزل على عريقه ، ومن لم يكن له بها عريف نزل الصفة ، فكنت فيمن نزل الصفة فوافقت رجولين كان يجري علينا كل يوم مدين من تمر رسول الله » ^(٦)

(٢) ابن سعد ٤ - ٢ / ٨٧

(٤) ابن سعد ٣ - ٢ / ٩٥

(١) ابن سعد ٣ - ٢ / ٢٠

(٣) ابن سعد ٣ - ٢ / ٨٥

(٥) ابن سعد ٥ / ٢٠٧

(٦) السهوي : وقاء الوفا ١ / ٣٢٣

نظرة العطاء في عهد النبي عثمان وعلي

وفي زمن عثمان ازدادت التتوحات الاسلامية وتوسعت رقعة الدولة الاسلامية، وكثرت الواردات، فزاد عثمان العطاء على الناس. فيروى سيف عن عاصم بن سليمان عن الشعبي أن « أول خليفة زاد الناس في أعطياتهم مائة عثمان، فخرت، وكان عمر يجعل لكل نفس منقوسة من اهل النبي، في رمضان درهما في كل يوم، وفرض لازواج رسول الله (ص) درهمين درهمين، فقيل له لو وضعت لهم طعاماً لجمعتهم عليه، فقال اشبع الناس في بيوتهم، فافر عثمان الذي كان صنع عمر، وزاد فوضع طعام رمضان فقال للمتعب الذي يختلف في المسجد وابن السبيل والمعتزين بالناس في رمضان »^(١)

ويذكر اليعقوبي أن عثمان « كان جواداً وصولاً بالاموال وقدم اقاربه وذوي ارحامه فسوى بين الناس في الاعطية »^(٢)، وهذا النص الصريح بأنه سوتى بين الناس في الاعطية لا يشير الى الحد الذي سوى فيه بين الناس، اي هل انه اعطاهم جميعاً أعلى حد من العطاء، ام انه سن حداً وسطاً سوتى الناس فيه، فرفع من كان عطاؤه قليلاً وانزل من كان في أعلى العطاء فان كانت هذا ما فعله فانه قد يفسر سبب استياء بعض المسلمين القدامى، على عثمان ويفسر ايضاً بعض اسباب رضا اقارب عثمان عنه، لان اكثرهم ممن كانوا اسلموا بعد الفتح وقد يكون الدليل على هذا ان اليعقوبي قرن تقديم الاقارب وذوي الارحام بتسوية الناس في الاعطية.

غير ان هذا النص لا يبين هل ان عثمان اتى القواعد التي وضعها عمر، ام انه اوجد قواعد جديدة طبقها على من لم تشملهم قواعد عمر، اي انه طبقها على الجيل الجديد الذي بدأ يظهر ويزداد عدده في الوقت الذي اخذ ينقرض فيه جيل عمر من القدامى، ثم انه لا يوضح هل ان هذه التسوية كانت قاعدة سار عليها عثمان ام انها كانت اجراءً مؤقتاً اتبعه ثم عاد يتبع قواعد جديدة في المفاضلة، والواقع ان المصادر قلما تورد اخباراً عن اصناف مقادير العطاء في الحجاز.

(١) الطبري ١ / ٢٨٠

(٢) التاريخ ٢ / ٢٠١

اما في زمن الامام علي فان اليعقوبي يذكر انه « اعطى الناس بالتسوية ولم يفضل احداً واعطى الموالي كما اعطى الصليبة وقيل له في ذلك ، فقال قرأت ما بين الدفتين فلم اجد لولد اسماعيل علي ولد اسحق فضل هذا ، واخذ عوداً من الارض بين اصبعيه »^(١) ومن المعلوم ان الامام علياً اقام معظم ايام خلافته في الكوفة ، والراجح انه طبق هذه المساواة في الكوفة ، غير اننا لا نعلم هل طبقتها على المدينة ايضاً ، ولا بد أن الولايات الخارجة عن سلطان الامام علي لم ترسل ما عليها من المال الى المدينة ، وان حاجات الخليفة الى المال كانت متزايدة في الكوفة ولا تمكنه ان يرسل الى المدينة كل ما تحتاجه من مصروفات يضاف الى ذلك اضطراب تجارة الحجاز مما كان له اثر في الاحوال الاقتصادية وفي العطاء .

تطور العطاء في العهد الأموي :

اما في زمن معاوية فيروي مصعب الزبيري ان عبد الله بن صفوان قال لمعاوية « تخرج العطاء وتفرض للمتطمعين فانه قد حدث في قومك نابتة لا ديوان لهم ، وقواعد قریش لا تغفل عنهم فانهم قد جلسن على ديوطن ينتظرن ما ياتيهن منك ، وحلفاؤك من الاحابيش قد عرفت نصرهم وموآزرتهم فاخلطهم نفسك وقومك ، قال اقبل »^(٢) يشير هذا النص الى :

(١) ان العطاء كان متوقفاً الى زمن هذا الخطاب الذي لا نعرف تاريخه بالضبط ، وان استجابة معاوية تقضي ان معاوية استمر بعد ذلك بدفع العطاء بانتظام .

(٢) انه قد حدثت في قوم معاوية نابتة لا ديوان لهم ، والراجح ان كلمة القوم يقصد بها قریش من اهل مكة ، وان هذه النابتة هي من الجيل الجديد ، وانها لم تكن في العطاء لانه استعمل كلمة (حدث) اي استجد ، ولا نعلم هل قصد في هذا النص جعل العطاء يمتد الى مكة ام انه اراد قصره على من سكن المدينة منهم ، والراجح انه قصره على من سكن المدينة ، لانه لا توجد اشارة او دليل على ان العطاء شمل اهل مكة ، اي ان معاوية تابع

(٢) نسب قریش ٣٨٩

(١) التاريخ ٢/ ٢١٣

السياسة التقليدية في ابقاء المدينة مركز الديوان وتوزيع العطاء وظلت مكة مهمة من هذه الناحية ، مع العلم بان مكة كانت لها موارد خاصة من التجارة والحج . ولا بد ان هذا تطلب اعادة النظر في الديوان وتوسيعه .

(٣) ان معاوية نفذ النصيحة بالاهتمام بقواعد قريش اي نساؤها للسنوات ، ولما كان النص لا يشير صراحة الى انه طلب منه ادخاله في العطاء فقد يكون المقصود من ذلك ان معاوية كان يعطين المنح .

(٤) ان معاوية ادخل الاحابيش في العطاء وساوهم بقريش ، والاحابيش هم كنانة ، غير ان النص لا يوضح هل ان معاوية جعل لهم ديواناً قائماً بذاته ، ام انه عمل على اعادة تنظيمهم في ديوان في المدينة حسب ، اي هل توسع الديوان فاصبح يشمل اهل البادية .

ويروى البلاذري ان عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب « اعترض على معاوية لخلاف معه على ارض تحكم القاضي لعبد الرحمن فكتب معاوية الى وكيله بانفاذ قرار القاضي وقضى دينه والحقه بشرف العطاء وقال انت مستحق لذلك يا ابن اخي الفاروق والشهيد واعطاه مالا »^(١) ويدل هذا النص على ان شرف العطاء كان موجوداً في زمن معاوية ، ولما كان عمر لم يقرر شرف العطاء في الحجاز فلا بد ان هذا قد ظهر فيما بعد ، غير ان المصادر لا تذكر تاريخ ظهوره بالضبط ولعله ظهر زمن معاوية وان مقداره كان كما هو في باقي الاقاليم ، اي القوي درهم^(٢) . ويروى البلاذري « ان اعرابياً أتى مروان فقال افرض لي فقال قد طويونا الدفتر ، قال الاعرابي اما اني الذي اقول :

اذا مدح الكريم يزيد خيراً وان مدح اللئيم فلا يزيد

وقد كان مدح مروان ثم هجاء ، فقال انت هو! لا بد لك من فرض ، ففرض له^(٣) . ويروى البلاذري ان عبدالله بن الزبير لما بلغه مقتل اخيه ، كتب الى عامله على المدينة يأمره ان يفرض لالتي رجل من اهل المدينة وما والاها ليكونوا ردتاً لها ، ففرض القرض ، ولم يأتها مال فبطل ، فسمى ذلك القرض فرض الريج ، قال الواقدي ويقال ان هذا القرض كان في ولاية ابن حاطب^(٤) .

(١) انساب الاشراف ٤ / ٧٤٩ (مخطوطة القاهرة)

(٢) انظر التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة من ١٥١ - ١٥٤

(٣) انساب الاشراف ٥ / ١٣٠ (٤) انساب الاشراف ٥ / ٥٣٧

ويتضح من هذا النص انه كان لا يزال في المدينة في عهد ابن الزبير عدد ممن ليسوا في العطاء ، وان الفرض الذي فرضه كان لمن في المدينة وما والاها ، وكان هدفه الحصول على قوات تعينه على صد الجيوش الاموية ، وليس لفرض الفتح الاسلامية . وقد يتعلق بهذا المفرض ما رواه الهيثم بن عدي من ان ابن الزبير « اتادعراي فقال له افرض لي ، قال اثبتوه ، فاثبتوه ، قال اعطني ، قال قاتل اولاً ، قال بثت هذا ، دمي نقد ودرهمك نسيت ، هذا والله ما لا يكون » ^(١) ويظهر هذا النص ان ابن الزبير لم يتوفر له المال اللازم ، وبذلك يؤيد ما ورد في النص السابق .

وعن زمن عبد الملك بن مروان وردت نصوص تبين انه فرض فرائض جديدة ، فيروي ابن عساكر ان انس قال لحفص بن عمر الانصاري « انطلق في اربعين من الانصار حتى آتى بنا عبد الملك بن مروان ففرض لنا فلما رجع رجعنا » ^(٢)

ويروي الواقدي عن معاوية بن عبد الله بن عبيد الله بن ابي رافع عن أبيه ان محمد بن الحنفية « وفد الى عبيد الملك فكلمه ، فوعده عبد الملك ان يقضي دينه وان يصل رحمه وأمره ان يرفع حوائجه ، فرفع محمد دينه وحوائجه وفرائض لولده ولغيرهم من خاصته ^(٣) ومواليه ، فأجاب عبد الملك الى ذلك كله وتعسر عليه في الموالى ان يفرض لهم ، وألح عليه محمد ، ففرض لهم فقصر بهم ، فكلمه فرفع في فرائضهم ، فلم يبق له حاجة الا قضاءها ، واستأذنه في الانصراف ، فأذن له » ^(٤) .

ويروي الاصبهاني ان عبد الملك أمر لاسماعيل بن يسار ، بألفي درهم ثلثة وزاد في عطائه وفرض له ^(٥) .

ويتضح من نص الاصبهاني ان العطاء غير الفرض ، وان المرء قد يظفر بكليهما ، اما نص ابن الحنفية فأبرز ما فيه ان الموالى لا يفرض لها كالتصليبة الا في ظروف خاصة ، وكل هذه

(١) انساب الاشراف ٤ - ٢ / ٢٩ (٢) تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ٤ / ٣٨٣

(٣) في النص (من جاتته) وهو خطأ واضح

(٤) ابن سعد ٥ / ١٣ (٥) الاغانى ٤ / ٤٢٢

النصوص تشير الى انه كان في المدينة عدد ليسوا في العطاء ، ولا بدان هذا حدث بعد زمن عمر الذي استوعب نظامه كل الانصار وقريش في المدينة .

وفي زمن سليمان بن عبد الملك جرى للمدينة فرض جديد أورد اليعقوبي عنه تفصيلاً حيث قال « حج سليمان سنة ٩٧ وقد عزم ان يبايع لابنه أيوب بولاية العهد من بعده وقسم بين أهل المدينة قسماً ، وفرض لقريش خاصة أربعة آلاف فريضة ولم يدخل فيها حليفاً ولا مولى ، فأجمع رأي مشيخة قريش ان جعلوها لحلفائهم ومواليهم ، ثم دخلوا عليه فقالوا انك قد فرضت لنا أربعة آلاف فريضة ولا تدخل علينا منها حليفاً ولا مولى فأرأينا ان تكافئك ونجعلها في حلفائنا وموالينا فنحن أخف عليك مؤنة منهم ، ففرض أربعة آلاف فريضة أخرى »^(١) يتبين من هذا النص :

- ١ — ان عدداً غير قليل من أهل المدينة لم يكونوا في العطاء .
- ٢ — ان قريشاً تكون في المدينة كتلة كبيرة العدد وفيهم على الأقل أربعة الاف ليسوا في العطاء .
- ٣ — ان لقريش حلفاء وموالي لا يقلون عنهم عدداً ، وان كنا لا نعرف عددهم بالضبط أو أصولهم أو تنظيماتهم ، ولعل وضع قريش هذا يشبه وضع العشائر الأخرى التي لها أيضاً حلفاء وموالي .

- ٤ — ان سليمان بن عبد الملك كان يريد إرضاء العرب وحدهم وخاصة قريش .
- ٥ — ان القريشيين اصرروا على اعطاء حلفائهم ومواليهم ، إذ ارتأوا ان وضعهم المالي جيد ، فهم ليسوا بحاجة شديدة اليه .

ويروي حمص بن عمر الحوضي عن يوسف بن الماجشون قوله « ولدت في زمن سليمان بن عبد الملك ، وفرض لي سليمان حين ولدت ، فلما ولي عمر بن عبد العزيز عرض الديوان فمر باسمي فقال ما اعرفني بمولد هذا الغلام هذا صغير ليس من اهل القرائض فردني عيلاً »^(٢) .

(١) التاريخ ٢/٢٥٨ (٢) ابن سعد ٢/٣٠٧

ويروي الزبير بن بكار أنه « فرض سليمان بن عبد الملك للناس في خلافته وعرض الفرض وكان ابن حزم في ذلك محسناً يعلم الله انه كان يأمر الغلمان ان يتطاولوا على خفافهم ليرفعهم.. فلما قرأها عذره عند سليمان ، فأمر له سليمان بألف دينار في دينه والـف مائة على عياله وبرقيق من البيض والسودان وبكثير من طعام الجار وان يـدان من الصدقة بألفي دينار . فقال :

فما كنت دياناً فقد دنت اذ بدت صـكوك أمير المؤمنين تدور
يوصل الى الارحام قبل سـؤالهم وذلك امر في الكرام كثير ^(١)
تبين هذه النصوص ان الفرض كان مقصوراً على الكبار دون الصغار ، وانه كان هناك مجال واسع للتلاعب في الفرض للصغار ، بأن يعتبروا كباراً .

اما عن عهد خلافة عمر بن عبد العزيز فلدينا معلومات واسعة نسبياً عن تنظيمات العطاء نظراً الى ان المؤرخين الاولين من الاتقياء اولوه اهتماماً خاصاً لانه من اهل التقوى والصلاح ، ولأنه قضى مدة طويلة في المدينة اميراً ، ثم صار خليفة وقام باصلاحات ارضت هؤلاء المؤرخين .

ان النصوص التي رويت عن اعمال عمر بن عبد العزيز قليلة نسبياً وهي في قضايا فرعية فهي لا تكفي لتقييم اصلاحات هذا الخليفة بدقة ولكنها تعطي فكرة عامة عنها وتشير الى خطوطها الرئيسة ، ويمكن القول ان هذه الاملاحات لم تقلب اسس التنظيمات السابقة ، وان الخليفة لم يضع مبادئ جديدة ، بل قام ببعض التعديلات واكد على تطبيق بعض الفريسات التي تعرضت للاهمال . وقد اوردت النصوص ما يظهر تأييد الناس لهذه الاملاحات ، وهو تأييد آت من افراد ، ولا نعلم هل ان هذا الرضى كان عاماً شاملاً لجميع الناس ام ان المؤرخين تعمدوا اختيار النصوص التي تظهر رضى الناس عنها واهملوا نقل ما يعبر عن عدم الرضى عن هذه الاملاحات ، كما انما

(١) الاغانى ١٠٠/١٣ - ١٠٠

لا تذكر لنا الاوضاع الاقتصادية والمالية العامة للدولة كما يمكن معرفة مصادر الاموال التي صرفت لتنفيذ هذه الاصلاحات ومدى اثرها على الاوضاع الاقتصادية العامة .

ان محافظة عمر بن عبد العزيز على المبادئ العامة التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب ومحاولة اعادة تطبيقها على ضوء الظروف السائدة في زمنه هي من مظاهر محاولته احياء سنة عمر بن الخطاب . ولا ريب انه لم يكن بالامكان اعادة تطبيق تنظيمات عمر بن الخطاب حرفياً ، نظراً لتطور الأحوال والظروف على مر الزمن . فاصلاحات عمر بن عبد العزيز هي اصلاحات محافظة اكثر منها رجعية ، وهي تقوم على اعادة تنظيم القواعد القديمة على المجتمع القائم الذي ورث تقاليد قديمة وليس على ان تعيد تطبيق النظام القديم حرفياً ، وهي ليست تبديلاً ثورياً ، اي انها لم تأت بانقلاب اساسي او افكار جديدة في التنظيمات ، فهي إذاً اصلاحات ، واذا كنا نستطيع مقارنتها بتنظيمات عمر بن الخطاب ، فاننا لا نستطيع ان نقدر بالضبط مكانة هذه الاصلاحات بالنسبة للتعديلات والاعمال التي ادخلها الامويون نظراً لانه ليست لدينا تفاصيل عن كل اعمال الامويين أو عن كل اعمال عمر بن عبد العزيز أو كل التعديلات التي ادخلها .

ان الاعمال التي روت المصادر ان عمر بن عبد العزيز قام بها في العطاء يمكن تصنيفها كما يلي :

١ - القسم : فيروي الواقدي عن عمرو بن عثمان بن حاتم قوله « حضرت قسمتين قسمها عمر بن عبد العزيز على جميع الناس كلهم سوى بينهم »^(١) ويروي الواقدي أيضاً عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة « سمعت ابراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيدة يقول جرى على يدي لقومي في خلافة عمر بن عبد العزيز ثلاثة اعطية وقسمان للناس عامان »^(٢) ان هاتين الروايتين تتفقان على انه جرى في زمن عمر بن عبد العزيز قسمان عامان للناس ، وتذكر رواية عمرو بن عثمان ان عمر سوى بين الناس في القسم دون ان تحدد مقدار القسم ،

(١) ابن سعد ٢٥٤/٥ (٢) ابن سعد ٢٥٥/٥

غير أن نصاً آخر يرويه الواقدي عن عمه الهيثم بن واقد يقول فيه « ولدت سنة سبع وتسعين فاستخلف عمر وأنا ابن ثلاث سنين فأصبحت من قسمة ثلاثة دنانير »^(١) وهذا يظهر أن القسم أصاب الأطفال أيضاً ، وأن مقداره ثلاثة دنانير ، في حين أن ما يعطى للأطفال عشرة دنانير ، فهذا القسم غير العطاء ولعله إضافة إلى العطاء ، ولا أعلم هل أن هذا المقدار هو نفس ما أعطى للكبار ، أي هل أن المساواة كانت بين الكبار والأطفال أم أنها كانت بين أهل العطاء وغيرهم ، فإن كانت هذه الفرضية الأخيرة فهل أن عمر ساوى بين الكبار والصغار أم أنه فرق بينهم .

٢ - العطاء : فقد ذكرنا من قبل قول إبراهيم بن محمد بن طلحة أنه جرى على يديه لقومه ثلاثة اعطية^(٢) ويؤيد هذا رواية الواقدي عن غسان بن عبد الحميد عن أبيه « أخرج عمر بن عبد العزيز ثلاثة اعطية لأهل المدينة في سنتين وخمسة أشهر الا عشرة ليالي^(٣) » . أن توزيع ثلاثة اعطية بأقل من ثلاث سنين يؤيد روايات متعددة أن العطاء لم يكن ثابتاً للوعد في العصر الأموي ، وإذا افترضنا أن العطاء سنوي ، وهو ما يشير إليه أغلب المصادر ، وأن عطاءين من الثلاثة اعطية عن السنتين ، فإن العطاء الثالث قد يكون دفعه مقدمة للسنة الثالثة ، أي أن العطاء يعطى في بداية السنة لا في آخرها ، أو أن العطاء كان يعطى في آخر السنة ولكن العطاء الثالث هو وفاة لعطاء سابق .

٣ - الفرض : لقد رويت نصوص تشير إلى أن عمر بن عبد العزيز فرض العطاء للناس ، ويذكر بعضها أسماء من فرض لهم العطاء أو رد عليه العطاء بعد ما حرم عنه . فيروى الواقدي عن عمرو بن عثمان ومحمد بن هلال : « كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن افرض للناس الا التاجر »^(٤) وروى عن شميل بن محمد بن أبي يحيى أنه ولد له أولاد وكانوا تجاراً فأراد الوالي أن يدخلهم في العطاء ، فقالوا : « اصالح الله الأمير نحن قوم تجار ولا حاجة لنا بالدخول في عمل السلطان »^(٥) .

(١) ابن سعد ٢٥٥/٥ المصدر نفسه (٢) المصدر نفسه (٣) المصدر نفسه (٤) ابن سعد ٢٥٤/٥ (٥) ابن سعد ٣٠٩/٥

والراجح ان اجراء عمر في عدم ادخال التجار في العطاء يتابع سياسة قديمة ، وهي توضيح ان العطاء لم يشمل التجار ، لانه يتطلب المشاركة في الغزو والحرب مما لم يكن من رغبات التجار ، ويوضح النص الثاني ان التجار انفسهم لم يكونوا واعيين في ذلك لانهم ليسوا محاربين ولان لهم موارد مالية تغنيهم عن العطاء .

ويروى عبدالله بن عمر بن محمد بن ابان بن صالح عن عمه ابان بن محمد قوله « سمعت ابي يقول دخل ابي ، يعني ابان بن صالح بن حمير ، على عمر بن عبد العزيز فقال له ابي ديوان انت ، قال قد كنت اكره ذلك مع غيرك اما معك فلا ابالي ، ففرض له » (١) .

ويروى الاصمغاني عن نصيب انه قال لعمر بن عبد العزيز : « بقيات لي نفقت عليهن سوادي فكسدن ، ارغب بهن عن السودان ويرغب عنهن البيضان ، قال فتريد ماذا ، قال تهرض لهن ففعل » (٢) .

ولم يقتصر عمر على فرض عطاء للجند ، بل امر برد العطاء على بعض من حرم منه ، فيروى الواقدي عن موسى بن نجيع عن ابراهيم بن يحيى : « ان عمر بن عبد العزيز كتب ان يعطى خارجة بن زيد ما قطع عنه من الديوان فشى خارجة الى ابي بكر بن حزم فقال ابي اكره ان يلزم امير المؤمنين من هذا مقالة ولي نظراء فان امير المؤمنين عنهم بهذا فعلت وان هو خصني به فاني اكره ذلك ، فكتب عمر لا يسع المال ذلك ولو وسع لفعلت » (٣) .
يبين هذا النص ان عمر بن عبد العزيز لم يرد العطاء لكافة من قطع عنهم ، وذلك لانه كان مقيداً بإمكاناته المالية المحدودة لا باحتياجاتهم في رد العطاء لهم ، وهذا يدل على ان النصوص المروية عن اعمال عمر بن عبد العزيز هي نصوص مختارة تمثل جانباً واحداً من اعماله وليست كافة اعماله . ومما يؤيد ان الامكانيات المالية المحدودة لم تمكن عمر بن عبد العزيز من رد العطاء لكافة من حرم منه ، ما يرويه الواقدي عن خليفته دعلج : « لما استخلف عمر بن عبد العزيز ارسل الى الحسن وابن سيرين يقول لهما ارد عليكما

(١) ابن سعد ٢٣١/٦ (٢) الاطاني ٣٤٧/١

(٣) ابن سعد ٢٥٦/٥ انظر ايضاً نهذب ابن عساكر ٢٥/٥

ما حبس عنسكا من اعطيتسكا ، فقال ابن سيرين ان فعل ذلك باهل البصرة فعلت واما غير ذلك فلا ، فكتب الى عمر ان المال لا يسع ، قال وقيل الحسن ^(١) .

ويروى الواقدي عن عبد الملك بن محمد عن عبد الله بن العلاء بن زبر « قلت لعمر بن عبد العزيز يا امير المؤمنين عصيت سنوات ابي كنت في العصاة وحرمت عطائي ، قال فرد علي عطائي وامر أن يخرج لي ما مضى من السنين » ^(٢) يوضح بهذا النص ان العصاة كانت تحرم من العطاء ، غير انه لا يذكر اي عصيان اشترك فيه عبد الله بن العلاء ، ولو ذكر لأمكننا ان نستنتج نوع العصيان الذي يحرم صاحبه من العطاء وعدد المحرومين . وجدير بالملاحظة ان ثورات اهل الحجاز على الامويين كانت محدودة أبرزها ثورة المدينة على يزيد وتأيد عمر بن الزبير ، ولا بد ان كلا من هاتين الحركتين ادى الى حرمان كثيرين من العطاء اما لقتلهم او لتمردهم ، ولسكن الراجح ان بعضهم قدر رد اليه العطاء ، وان كنا لا نعلم تفاصيل ذلك .

٤ - مقدار العطاء : فيروى عبد الواحد بن غيث البصري عن جويرية بن أسماء ان أبا بكر بن عمرو بن حزم « كتب الى عمر ان قوماً من الانصار قد بلغوا اسناناً ولم يبلغ عطاؤهم الشرف ، فان رأى امير المؤمنين باتباتهم في شرف العطاء ، فليفعل » غير أن عمر اجابه « واما ما ذكرت من امر الرجال الذين بلغوا سناً ولم يبلغ عطاؤهم الشرف فانما الشرف شرف الآخرة والسلام » ^(٣) .

وهذا النص يدل على ان شرف العطاء مرتبط بالسن اي ان التقاليد كانت تقضى باعطاءه المسنين وان هذا التقليد لا يتم تطبيقه تلقائياً بل يتطلب موافقة الخليفة ذاته ، وانه كان معطلا قبل تولي عمر بن عبد العزيز الخلافة لاسباب لا نعرفها ، وان عمر لم يوافق على اعادة تطبيقه ولا نعلم السبب في ذلك ودوافعه او نتائجها ، غير أن عمر بن عبد العزيز لم يبلغ

(١) ابن سعد ٢٥٦/٤ (٢) المصدر نفسه

(٣) انساب الاشراف ١٣٩/٧ مصورة القاهرة

شرف العطاء نهائياً ، فيروي الواقدي عن محمد بن هلال عن عمر بن عبد العزيز أنه « فرض لرجال الدين شرف العطاء » ^(١) .

لم يبق عمر بن عبد العزيز شرف العطاء ومقداره على حالها لحسب ، بل ابقى الصنف الاخرى ايضاً ، فيروي الواقدي عن المفضل بن الفضل القيني عن عبدالله بن جابر ان القاسم بن محمد بن نعيمرة قدم على عمر بن عبد العزيز « فسأله قضاء دينه » فقال عمر : كم دينك ، قال تسعون ديناراً ، قال قد قضيتك عنك من سهم الغارمين ، قال يا امير المؤمنين اغني عن التجارة ، قال بماذا قال بفريضة ، قال قد فرضت لك في ستين وامرنا لك بمسكن وخادم ، فكان القاسم بن نعيمرة يقول الحمد لله الذي اغناني عن التجارة اني لا اقلق باي ثا يكون في خلفي هم ^(٢) .

٥ - رزق الموتي : يروي الواقدي عن سعيد بن مسلم بن بانك « سمعت عمر بن عبد العزيز وهو خليفة يقول : انه لا يحل لكم ان تأخذوا لموتاكم فارغموا اليها » ^(٣)

ويروي ايضاً عن ثابت بن قيس « سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقرأ علينا ارفعوا موتاكم فانما هو مالكم نرده عليكم » ^(٤)

ان قضية عطاء الموتي ليست جديدة ويبدو انها كانت موجودة قبله ، وقد ابقاها في البداية ثم الغاها ، فيروي مصعب الزبيري عن ابيه عن قدامه بن ابراهيم الجحفي « ماتت عمتي وقد صار عطاؤها في بيت المال ، فركبت الى عمر بن عبد العزيز وهو في ضيعته بالرس وهو اذ ذاك والي المدينة ، فاعلمته خبرها فقال لي ماتت وقد صار عطاؤها في بيت المال ؟ قلت نعم فسكرت الى عبدالله بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب ان يدفع الي عطاءها ان كانت ماتت بعد وصير عطاؤها في بيت المال ، فدفعه الي ، قال وكان عبدالله بن عبيدالله على بيت المال اذ ذاك » ^(٥)

٦ - وقد فصل عمر بن عبد العزيز بين رزق العامة والخاصة ، فيروي عبدالله بن جعفر عن

(١) ابن سعد ٢٥٥/٥ (٢) ابن سعد ٢٥٧/٥

(٤) كذلك

(٣) ابن سعد ٢٥٥/٥

(٥) نسب قريش ١٦٤ ، ١٨٢ مخطوطة ١ كنفورد

ابن المبارك عن معمر انه « كتب عمر بن عبدالعزيز اما بعد فلا تخرجن لاحد من العمال رزقاً في العامة والخاصة، فانه ليس لاحد ان يأخذ رزقاً من مكانين في العامة والخاصة، ومن كان اخذ من ذلك شيئاً فاقبضه من ثم وارجمه الى مكانه الذي قبض منه والسلام »^(١) والراجح ان المقصود برزق الخاصة ما يأخذه المستخدمون في اعمال الدولة ممن يشبه عمل الموظفين اليوم، فكأنه بهذا القرار منع العطاء عن هؤلاء .

٧ - عطاء الاطفال : يبدو من النصوص ان عمر بن عبدالعزيز قد صمم العطاء على كافة الاطفال وثبت سن العطاء خمسة عشر ، فيروي الواقدي عن سعيد بن مسلم بن بابك « سمعت عمر بن عبدالعزيز يقول وهو خليفة اكتبوا لنا كل منغوس نفرض له » ويروي عن ثابت عن قيس « سمعت كتاب عمر بن عبدالعزيز يقرأ علينا ارفعوا كل منغوس نفرض له »^(٢) ويروي عبدالله بن نعيم الهمداني ومحمد بن عبيد الطنافسي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه « عرضني رسول الله (ص) في القتال يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني ، فلما كان يوم الخندق عرضني وانا ابن خمسة عشرة سنة فاجازني ، فقدمت الى عمر ابن عبدالعزيز وهو يومئذ خليفة لحدثه بهذا الحديث ، فقال ان هذا الحد بين الكبير والصغير وكتب الى عماله ان يفرضوا لابن خمسة عشرة ويلحقوا ما دون ذلك في العيال »^(٣) ويروي عن ابي معشر عن نافع انه « كتب عمر بن عبدالعزيز وهو خليفة الى عماله في الآفاق ان لا يفرضوا لابن اربع عشرة سنة في العطاء ويفرضوا لابن خمس عشر في المقاتلة »^(٤) اما مقدار عطاء الاطفال فيروي الواقدي عن ابيه « ذهبت بي حاضتي الى ابي بكر بن حزم فوضع في يدي ديناراً وانا منغوس وولدت سنة المائة ، ثم كان قائل فاعطينا ديناراً آخر فكأنا دينارين »^(٥)

اما عن العطاء بعد خلافة عمر بن عبدالعزيز فقد وردت اشارات قليلة يفني زمن خلافة هشام

(١) ابن سعد ٥ / ٢٧٨ (٢) ابن سعد ٥ / ٢٠٥ (٣) ابن سعد ٤ / ٢٠٥

(٤) ابن سعد ٥ / ٢٠٨ محمد الشافعي ٣ / ١٢٧ (٥) ابن سعد ٥ /

جاء ذكر خبر رجل من الانصار من بني حارثة كان مملقاً^(١) ليس في ديوان ولا عطاء فقال لهشام بن عبد الملك « يا امير المؤمنين انا امرؤ من الانصار وقد بلغت هذه السن ولست في ديوان فان رأى امير المؤمنين ان يفرض لي فعل ، قال فاقبل عليه هشام فقال والله لا أفرض لك حتى مثل هذه الليلة من السنة المقبلة »^(٢)

ويروي ابن شبة عن عيسى بن عبدالله عن محمد بن عمر بن علي بن ابي طالب « ان هشام لما خرج عليه زيد بن علي منع اهل مكة واهل المدينة اعطيائهم سنة ، ولما ولي الوليد بن يزيد كتب الى اهل المدينة .

بحرمكم ديوانكم وعطاؤكم	به يكتب الكتاب والكتب تطبع
ضمنت لكم ان لم تصابوا بمهجتي	بأن سماء الضر عنكم ستقلع
سيوشك الحاق بكم وزيادة	واعطية تأتي تباعاً فتشفع ^(٣)

ويروي الزبير بن بكار عن عمه عن ايوب بن عبايه انه « قدم نصيب على عبد الواحد النصري وهو امير المدينة يفرض من امير المؤمنين يضعه في قومه من بني ضمره فادخلهم عليه ليقرض لهم وفيهم اربعة لم يحتلوا فردهم النصري.. وهو مالك للامر وله فيه سلطان » (ثم فرض لهم بعد أن اقتنع أنهم يلقوا الحلم)^(٤)

العطاء في العصر العباسي :

ولما ولي العباسيون الخلافة ، أولوا اقليم الحجاز عناية خاصة ، فكان الخليفة يولي عليه اخص اقاربه ، واهتموا بامر الحج . وقد بذل الخلفاء العباسيون الاولون جهوداً كبيرة للتقرب من اهل الحجاز وعلمائه ، وقربوهم في بلاطهم ، وولوا عدداً منهم القضاء بمفداد خاصة ، ولا بد ان يهتم العباسيون الاولون وهم يسرون على هذه السياسة ، بامر العطاء في الحجاز فيسند ذكر الزبير بن بكار عن يحيى بن محمد عن ابي منصور عبدالرحمن بن صالح بن دينار مولى الخراعيين انه « حج امير المؤمنين ابو جعفر المنصور وأعطى اشراف القرشين ألف دينار

(١) الاغانى ١١ / ١٦٣ ومن المحتمل ان الكلمة بحجب ان تكون (محنفا) والمحقق الذي يعنى اسمه من العطاء ، واصل ذلك ان يوضع على اسمه في الديوان حنفة تشير الى شطب اسمه . انظر البخاري : كتاب الديارات الباب ٢٢ وانظر أيضاً مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ٤٣ (٢) الاغانى ١١ / ١٩٢ (٣) الاغانى ٢١ ، ٧ ... ٢ انظر أيضاً الطبري ٢ / ١٧٥٤ مع تقديم وتأخير في الابيات واختلاف في رواية بعض الالفاظ (٤) الاغانى ١ / ٢٧٢ - ٥

لكل واحد منهم ولم يترك أحداً من أهل المدينة إلا أعطاه ، إلا أنه لم يبلغ بأحد ما بلغ بالاشراف ، فكان ممن أعطى ألف الدينار هشام بن عروة ، وأعطى قواعد قریش صحاف الذهب والفضة وكساهن ، وأعطى بالمدينة عطايا لم يعطها أحد كان قبله » (١)

أما عن زمن المهدي فقد وردت نصوص فيها معلومات أوفى ، ولعل ذلك راجع إلى أن للنصور حرم أهل المدينة - أو معظمهم - لمالأتهم محمد النفس الزكية ، فلما جاء المهدي أعادها عليهم ، فيروي الزبير بن بكار في ذلك قوله « وأما المغيرة بن خبيب فكان لطيفاً بأمير المؤمنين المهدي ولأهله عطاء أهل المدينة ، وكان يوليه القسوم ، وأعطاه ألف فريضة يضعها حيث شاء ففرضه مشهورة بالمدينة » (٢)

ويروي الزبير بن بكار أيضاً عن يونس بن عبد الله بن سالم الخياط حيث قال أنه « لما أعطى أمير المؤمنين المهدي المغيرة بن خبيب ألف فريضة يضعها حيث شاء ، جاءه أبو عبد الله بن سالم فقال له :

ألف تدور على يد الممدح ما سوق مادحه لديه بكاسد
الظن مني لو فرضت لواحد في الأعجمين خصصتني بالواحد

قال : فقال له المغيرة : أيها أحب إليك أفرض لك أو لابنك يونس ، قال أنا شيخ كبير هامة اليوم أو غد ، افرض لابني يونس ، قال ففرض لي في خمسين ديناراً ، قال فلما خرجت الاعمية الثلاثة على يدي أبي بكر بن عبد الله الزيري في ولاية أمير المؤمنين الرشيد قال لي خليفة هرثة وخليفة أيوب بن أبي سميرة وهما يرضان أهل ديوان الطاه : أنت من هذيل ونراك قد كتبت مع آل الزبير فتدرك إلى فرائض هذيل ، خمسة عشر ديناراً ، فقال لهما أبو بكر بن عبد الله الزيري أنما جعلتما لتتبعنا ولا تتبدعا ، امضياه واعطياه ، فأعطياه مئة وخمسين ديناراً » (٣)

(١) الزبير بن بكار : جهرة نسب قریش ٣/١ - ٣٠١ [رقم ٥٣١]

(٢) الزبير بن بكار : جهرة نسب قریش ١٠٩ ، ٢١٤ انظر أيضاً مصعب الزيري : نسب قریش

٢٢٤٢ الخطيب : تاريخ بغداد ١٢/١٩٤

(٣) جهرة نسب قریش ١١٠ [٢١٥] انظر أيضاً الأغانى (١٨/٩٨)

ويروي الزبير أيضاً عن يحيى بن محمد أنه قال « قسم أمير المؤمنين المهدي قسماً على يد المغيرة ابن خبيب سنة أربع وستين ومائة ، فأصاب مشيخة بني هاشم أكثرهم خمسة وستون ديناراً وأقلهم خمسة وأربعون ديناراً ، ومشيخة القريشيين أكثرهم خمسة وأربعون ديناراً وأقل القريشيين سبعة وعشرون ديناراً ، ومشيخة الانصار أكثرهم سبعة وعشرون ديناراً وأقل الانصار سبعة عشر ديناراً ، والعرب أكثر من الموالي ولا ادري كم اعطوا ، ومشيخة الموالي خمسة عشر ديناراً وأقل الموالي على الشبر: السداسي ستة دنانير ، والخماسي خمسة دنانير والرباعي اقلهم أربعة دنانير ، وكان عدد الناس الذين اكتتبوا ثمانين ألف انسان ، قال وقال المغيرة بن خبيب ، ربما رأيت الانسان الهي وقد قصر به نقيه وكتبه في غير نظرائه فأعطيه من مالي حتى غرمت مالا » (١) .

وينقل الزبير أيضاً عن يونس بن عبد الله بن سالم الخياط أنه لما خرج هذا القسم جاء ابوه عبد الله بن سالم الى المغيرة بن خبيب فكلّمه فقال المغيرة « فعل الله بك وفعل ان اسلموا يا فلان اذهب الى الذي يعطي القسم فقل له يعطه قسمه ، فأعطاه خمسة عشر ديناراً » (٢) .
يتبين من هذه النصوص :

١ — ان المهدي اطلق العطاء لأهل المدينة وهذا يدل على ان أهل المدينة لم يسكنوا في العطاء عند تولي المهدي الخلافة .

٢ — ان المهدي فرض ألف فريضة جديدة لأهل المدينة . ومعنى هذا ان العطاء لم يكن عاماً لأهل المدينة كلهم ، فكان هناك مجال لتقديم فرائض جديدة . ومن البديهي ان الفرائض الجديدة لم تستوعب كافة من ليسوا في العطاء ولكنها مع ذلك كانت ذات أهمية خاصة .

(١) جمهرة نسب قريش ١١١ [٢١٦] انظر أيضاً الخطيب ١٣/١٩١ .

(٢) نسب قريش ١١٢ [٢١٧]

٣ — ان الخليفة كان يحول امير المصر توزيع الفرائض كما يرى وبذلك يتيسر له مجالاً واسعاً من الحرية الشخصية على ان لا يناقض ما تقرره الخطوط العسامة لسياسة الدولة ، بل عليه ان يراعي هذه الخطوط في التوزيع .

٤ — قد يكون الفرد في العطاء ولا يكون ابنه في الديوان .

٥ — ان العطاء لا يورث ، ولذلك فضل ابو عبد الله بن سالم ان تعطى الفريضة لابنه كي لا يحرم منها بعد وفاته .

٦ — ان ترتيب الديوان قد لا يتطابق ترتيب الانساب ، فقد يكون الفرد مسجلاً في غير ديوان عشيرته .

٧ — ان العطاء يختلف باختلاف العشائر وان فرائض هذيل خمسة عشر ديناراً وفرائض آل الزبير خمسون ديناراً ، غير اننا لا نعلم فرائض العشائر الاخرى ، ولا ما اذا كانت هذه الفرائض عطاء ثابتاً ام منحاً مفردة لا تتكرر .

٨ — ان افراد العشيرة لا يتساوون في العطاء ، فالمشيخة تأخذ اكثر من غيرها ، وان الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى من العطاء واسع ، ولا نعلم تصنيف كل عشيرة وصنوفها فيما بين الحدين ^(١) والراجع ان الاكثرية تأخذ اقل العطاء .

٩ — ان بني هاشم يكونون وحدة عطاؤها الى الجميع ، يتلوهم عطاء قريش ثم الانصار ثم الموالي .

١٠ — ان للموالي تصنيف خاص لا يقوم على الوحدات القبلية ، ولكن النص المار ذكره لا يوضح أسسه .

١١ — ان النقيب هو الذي يتولى تصنيف الناس ، ويمقدوره التلاعب في التصنيف .

١٢ — ان عدد من كان في العطاء في المدينة يبلغ ثمانين انثى .

١٣ — والراجع ان هذا العطاء هو غير الأموال التي كان يعطيها المهدي وانجيرويت عنها

(١) لدينا معلومات عن اصناف العطاء بين مدينة الادنى والاعلى في الامصار الاسلامية الاخرى (انظر كتابي التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة من ١٥١٠-١٥٥٠م في الحجاز فليت لدينا معلومات عنها .

الاخبار ، منها ما يرويه مصعب الزبيري بقوله « كان عبدالله بن المصعب بن ثابت في صحابة المهدي سنتين حين قدم المهدي المدينة ، وجلس للناس يعطيهم الاموال ، يعطي الرجل من قرش ثلاثمائة دينار ويكسوه سبعة اواب » (١) .

وكذلك ما يرويه الاصفهاني ان ابن الموالى مدح المهدي ، فأمر له بعشرة آلاف درهم وكسوة وامر صاحب الجاري بأن يحجري له ولعياله في كل سنة ما يكفيهم والحقهم في شرف العطاء (٢) اما في زمن الخليفة هارون الرشيد فقد اصاب اهل المدينة ثلاث اعطيات في سنة واحدة ، فيروي مصعب بن عبدالله الزبيري « قدم الرشيد مدينة الرسول (ص) ومعه ابنه محمد الأمين وعبدالله المأمون فأعطى فيها العطاء ، وقسم في تلك السنة في رجالهم ونساءهم ثلاثة اعطية ، فكانت الثلاثة الاعطية التي قسمها فيهم الف الف وخمسين الف دينار ، وفرض في تلك السنة الخسائة من وجها موالى المدينة ، وفرض لبعضهم في الشرف ، منهم يحيى بن مسكين وابن عثمان ومفراق مولى بني تميم » (٣) .

ويروي الجهشداري « ان الرشيد حج وحج معه يحيى والفضل وجعفر فلما صار بالمدينة جلس ومعه يحيى وأعطى العطاء ، ثم جلس محمد بن بعده ومعه الفضل بن يحيى فأعطاهم العطاء ، ثم جلس بعده عبدالله ومعه جعفر فأعطاهم العطاء ، فأعطوا في تلك السنة ثلاثة اعطية ، فكان اهل المدينة يسمون ذلك العام عام الثلاثة الاعطية ، ولم يروا مثل ذلك قط الا في ايام البرامكة » (٤) .

ويذكر مصعب الزبيري : « وكان ابو بكر بن عبد الله بن مصعب باب قرش ومدرها شرقاً وبياناً وجاهاً واهية وحديباً عليها وبرأ بها وحسن اثر عندها ، واستعمله امير المؤمنين هارون الرشيد على المدينة فاقام عامه عليها اثنتي عشرة سنة وثلاثة اشهر واحد عشر يوماً ،

(١) مصعب الزبيري : نسب قرش ٢٤٢ (٢) الاثاني ٣/ ٢٩٩

(٣) الطبري ٣/ ٧٩٣

(٤) الجهشداري : الوزراء والكتاب ٢٢١ - ٢ طبعة مصدق السقا

وكان امير المؤمنين الرشيد به معجباً واليه مفوضاً ، وكان عنده وجهاً ثيراً ، وأخرج
لاهل المدينة على يديه نصف عطاء وكسوة وقسماً في سنة ١٨١ هـ وأخرج على يديه ثلاثة
اعطية وكسوة فاخرة في سنة ١٨٦ هـ .

قال فاضل في عمران بن محمد بن مصعب بن ثابت قال ارسلني ابو بكر بن عبد الله اقبض
ثلاثة اعطية وقد نزلوا بيت مال امير المؤمنين الرشيد دار عائدة الصغرى ، فقبضت منها ثلاثة
اعطية ، وذلك الف الف دينار ومائتا الف دينار ، كل عطاء اربعمائة الف دينار ، وأخرج
على يده في سنة ١٨٨ هـ نصف عطاء وكسوة وقسماً كثيراً ^(١) .

ويروي الزبير بن بكار عن يونس الخياط ان المغيرة بن خبيب فرض ليونس بن
عبد الله بن سالم في خمسين ديناراً ، فلما خرجت الاعطية الثلاثة في زمن الرشيد على يدي
بكار بن عبد الله قال لي خليفته وخليفة ايوب بن ابي عمير وهما يعرضان اهل ديوان العطاء
انت من هذيل و نراك قد صرت من آل الزبير ، فتردك الى فراث هذيل خمسة عشر دينار
فقال لها بكار اما جعلتما لتبعا ولا تبتدعا امضياه فاعطياه مائة وخمسين دينار ^(٢) .

ان النص الذي نقله الزبير بن بكار عن عمه مصعب الزبيري بين الامور التالية :

- ١ - ان اهل المدينة اعطوا نصف كسوة وقسماً في سنتي ١٨١ ، ١٨٨ هـ .
- ٢ - انهم اعطوا في سنة ١٨٦ هـ ثلاثة اعطية ، ولعلها هي التي اشار اليها الجهشياري .
- ٣ - ان مجموع العطاء يبلغ اربعمائة الف دينار ، وان العطاء اصبح يقدر بالدنانير .
- ٤ - غير انه لا يذكر هل ان النصف الثاني من العطاء اعطي فيما بعد ام شطب ولا ما
اذا كانت الاعطيات الثلاثة مقابل سنوات حذفت فيها العطاء ، ولا يذكر الاحوال في
السنوات الاخرى ، وهل اعطي فيها العطاء .

(١) الزبير بن بكار : جهره نسب قريش ١٦٣ [٣٠٠ - ٦]

(٢) الاغانى ١٨٠/١٨

٥ - ويبين نص الزبير بن بكار ان فرائض هذيل خمسة عشر ديناراً ، وفرائض قريش ١٥٠ ديناراً .

٦ - اما نص الجهشيارى فيشير الى ان توزيع العطاء كان على يد البرامكة .
هذا ولم يرد في المصادر ذكر لاعطاء في الحجاز بعد عهد الرشيد ، مما يدل على توقفه ،
الا اننا لا نعلم متى تم هذا التوقف .

عطاء الموالي

لقد بشر الرسول بالاسلام في مكة ، وثبت دعائم دولة الاسلام في المدينة ولم يرتفع الى الرفيق الاعلى الا والاسلام قد عم معظم ارجاء الجزيرة ، فلما ولي ابو بكر الخلافة وقضى على الردة كان الاسلام اودولته سائدين الجزيرة التي اصبحت قاعدة الفتوح واهلها يكونون جيش الاسلام ومادته ، فكان الاسلام في هذه الفترة المبكرة لا يزال مقصوراً على العرب ، حيث اصبحت العرب كلهم في الجزيرة تقريباً مسلمين ، كما ان الاسلام لم يكن قد بدأ بالانتشار خارجها ، الى ان بدأت الفتوح واتسعت دولة الاسلام ، فليس من الغرابة ان يحمل العرب اعباء الفتوح وتوسيع الدولة ونشر الدين ، وان يكون العطاء موزعاً بينهم .
غير ان الطبيعة العالمية للاسلام جلبت اليه منذ ايام الرسول وخلافة ابي بكر عدداً من غير العرب الذين كانت الدولة والمجتمع ينظران اليهم كمسلمين ، وبسبب من ذلك ومن مقتضيات الظروف ادخل عدد من غير العرب في العطاء فيما بعد .

فقد ذكرت المصادر عدة روايات ان عمر فرض للموالي الذين اشتركوا في وقعة بدر المقدار الذي فرضه للمهاجرين والانصار ^(١) .

ويروي ابن سعد ايضاً ان عمر فرض للناس على منازلهم وقراءاتهم للقرآن وجهادهم ، ثم جعل من بقي من الناس باباً واحداً فالحق من جاءهم من المسلمين بالمدينة في ٢٥ ديناراً لكل رجل وفرض للحررين معهم ^(٢) وقد اشارت بعض المصادر الى انه فرض للهمرمران

(١) ابن سعد ٣/٢١٣-٢١٩ ، انظر ايضاً الاموال ٥٠٢ البدء والتاريخ ١٦٨

(٢) ابن سعد ٣/٢١٠-٢١١

الثمين^(١)، غير أن هذا الفرض الأخير غير اعتيادي وقد املتته ظروف خاصة، ويروي سيف عن عاصم بن سليمان عن عامر الشعبي، أن عمر كان يجعل لكل نفس منقوسة من أهل القبي طيلة شهر رمضان درهما في اليوم^(٢).

إن ادخال هؤلاء الموالى في العطاء منسجم مع طبيعة الاسلام المالية التي تشبع بها المسلمون الاوائل وعلى رأسهم الخلفاء، وما لا شك فيه أن عدد الموالى في هذا الوقت المبكر كان قليلا، لأن الاسلام لا يزال في نطاق الجزيرة واهلها عرب، وقاعدته للمدينة التي نظم عمر العطاء لاهلها.

ولكن تكوين الدولة الاسلامية وتوسعها رافقه تزايد هجرة الاعاجم الى المدينة بسبب الحرية التي اتبعتها الدولة، ولزوال الحواجز المعيقة للهجرة وتوسع الخيصة الاقتصادية في الحجاز، لاشك أنه لم يدخل الاعاجم والموالى كافة في العطاء في المدينة، الا ان الاحوال الخاصة القائمة فيها والتي نرجو ان نوضحها في مقال مستقل، قضت باستخدام الموالى وادخال بعضهم في العطاء، بالرغم من نظرة الانتقاص التي كان ينظرها المجتمع العربي اليهم في المدينة^(٣).

ففي العهد الاموي يروي ابن سعد ان محمد بن الحنفية زار عبد الملك، فوعده عبد الملك ان يقضى دينه وان يصل رحمه وامره ان يرفع حوائجه، فرفع محمد دينه وحوائجه وفرائضه لولده ولغيرهم ومواليه فاجابه عبد الملك الى ذلك، وتعرض عليه في الموالى ان يفرض لهم، والحق عليه محمد ففرض لهم فقصر بهم فكلهم فرفع فرائضهم فلم يبق له حاجة الا قضاها واستأذنه في الانصراف فاذن له^(٤).

يتبين من هذا النص ان عبد الملك وافق بعد تلمسكوه، على ان يفرض للموالى كغيرهم، ولعل ابن الحنفية لم يلح الا وهو يعلم ان هذا ممكن، لان عبد الملك لا يعقل ان يوافق

(٢) الطبري ٢٨٠٤/١

(١) ابن سعد ٦٠/٥

(٣) انظر كتاب «التنظيحات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة» وخاصة ص ٩٩

(٤) ابن سعد ٨٣/٥

على منح موالى ابن الحنفية العطاء دون بقية الموالى .

ويروى الواقدي انه عندما ثار عبدالله بن الزبير في مكة ، كان والى المدينة الاموي عمرو الاشدق ارسل عمرو بن الزبير « في اربع مائة من الجند وقوم من موالى بني امية وقوم من غير اهل الديوان » (١) .

ويروى محمد بن مصعب الفرقاني عن ابي بكر بن ابي مریم « ان عمر بن عبد العزيز جعل العرب والموالى في الرزق والكسوة والمعونة والعطاء سواء ، غير انه جعل فريضة المولى المعتق خمسة وعشرين ديناراً » (٢) .

ان هذا النص يبين ما كان يعطى للناس ، وينص صراحة على ان الموالى والعرب كانوا متساوين في العطاء ، وفي عدة امور اخرى ، ماعدا الفريضة التي كانت للمولى المعتق خمسة وعشرين ديناراً ، الا ان النص لا يذكر مقدار فريضة العرب او فريضة الاصناف الاخرى من الموالى . ويروى مصعب الزبيري ان الرشيد لما قدم المدينة وقسم في اهلها ثلاثة اعطية « فرض في تلك السنة الخمسة من وجوه موالى المدينة ، ففرض لبعضهم في الشرف منهم يحيى بن مسكين وابن عثمان ومخراق مولى بني تميم وكان يقرأ القرآن بالمدينة » (٣) .

اما العبيد فان الشافعي يذكر « ان ابا بكر كان يسوي بين الحر والعبد ، ولم يفضل بين احد بسابقة ولا نسب ، ثم قسم عمر فالغنى العبيد وفضل بالنسب والسابقة ، ثم قسم على فالغنى العبيد وسوى بين الناس » (٤) .

لا ريب ان تسوية ابي بكر بين الحر والعبد في العطاء ترجع الى قلة مقدار العطاء والى قلة العبيد الذين كان معظمهم ممن ساءموا في بناء دولة الاسلام في المراحل الاولى ، اما عدم ادخال عمر بن الخطاب العبيد في العطاء فيرجع الى انه بعد الفتوح تزايد في المدينة عدد العبيد الذين لم يساءموا في تكوين دولة الاسلام . ويذكر ابن سعد عدة نصوص تؤيد عدم ادخال

(١) انساب الاشراف ٢٠/٢-١ (٢) ابن سعد ٢٧٧/٥ (٣) التبري ٧٦٣/٣

(٤) الام ١٣٢/١

عمر العبيد في العطاء (١) .

غير أن الخليفة عمر بن الخطاب « كان يرزق الاماء والحبل (٢) » وقد أمر بالارقاء
« بحريين حريين (٣) » .

اما اللقطاء، وهم يعتبرون في الاسلام احراراً ، فقد ادخلهم عمر في العطاء ، فيروي ابن
سعد ان عمر « كان اذا أتى باللقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقاً يأخذه وليه كل شهر
ما يصلحه ، ثم ينقله من سنة الى سنة ، وكان يوصي بهم ويجعل رضاعهم ونفقتهم من بيت
المال (٤) » و يروي ايضاً عن سنين أبي جميلة « وجدت منبوءاً على عهد عمر فذكره عريفي
له ، فأرسل اليّ فدعاني فقال لي هو حر وولاؤه لك وعلينا رضاعه (٥) » ويقول اليعقوبي
ان عمر أمر ان تكون نفقات اولاد اللقط ورضاعهم من بيت المال (٦) .

المست :

لقد كان العطاء يدفع للمقاتلة على ان يشاركوا في القتال عند ما تطلب اليهم الدولة ذلك .
ومن المعلوم ان اهل المدينة كونوا الجيش الذي قاتل في سبيل الاسلام في زمن الرسول (ص)
كما كانوا أساس الجيش الاسلامي الذي قضى على حركات الردة وأمن سيادة الاسلام
على الجزيرة ، وقد ساهم عدد كبير من اهل المدينة في الفتوح الاسلامية في عهد الخليفة عمر
ابن الخطاب وبقية الخلفاء .

غير ان اتساع الفتوح وازدياد عدد عرب الجزيرة المنضمين الى الجيش الاسلامي
دفع الخليفة عمر بن الخطاب الى تمصير الامصار وجعل كلاً منها قاعدة يقيم فيها دائماً
الجيش الاسلامي الذي يقاتل في الجبهة التي فيها مصره ، وبذلك أصبح واجب القتال ملقى

(١) انظر ابن سعد ٣ - ١/٢١٨ + ٢١٩

(٢) ابن سعد ١/١٠٤ عن عياض الاشرى

(٣) ابن سعد ١/١٠٤

(٤) ابن سعد ٢ - ١/٢١١

(٥) ابن سعد ٥/٤٥

(٦) التاريخ ٢/١٧٠

بالدرجة الاولى على اهل الامصار ، ولم يمد مقصوراً على اهل المدينة الذين كان عليهم تلبية دعوة الدولة عند ما تضرب عليهم البعث ، اي عند ما تطلب منهم تقديم مقاتلة للمشاركة في الحروب . وقد ذكرت المصادر عدداً قليلاً من البعث التي فرضت على اهل المدينة .

١ - فيروي البيهقي ان الوليد بن عبد الملك ، ضرب البعث على اهل المدينة وكتب الى عمر بن عبد العزيز الذي كان واليه على المدينة « فأخرج منهم النبي رجل »^(١) .

ويذكر الطبري في رواية عن مخزومة بن سليمان ان الوليد في سنة ٨٨ هـ « ضرب عليهم بعث اثنين ، وانهم تجاعلوا ، فخرج الف وخمس مائة وتخلف خمسمائة ، فعزوا الصائفة مع مسلمة والعباس وهم على الجيش وانهم شتوا بطوانه وافتتحوها »^(٢) .

٢ - وفي خلافة هشام بن عبد الملك يروي الواقدي عن افلح وخالد بن القاسم انه « صلى هشام بن عبد الملك على سالم بن عبد الله بالبيع لكثرة الناس ، فلما رأى هشام كثرتهم بالبيع قاتل لبراهيم بن هشام المخزومي اضرب على الناس بعث اربعة آلاف فسبى عام الاربعة آلاف ، فكان الناس اذا دخلوا الصائفة خرج اربعة آلاف من المدينة الى السواحل فكانوا هناك الى انصرف الناس وخروجهم من الصائفة »^(٣) .

ويتبين من هذا ان هذا البعث اصبحت في زمن هشام سنوياً غير اننا لا نعلم هل استمر ذلك بعده ، كما يتبين منه ان اهل المدينة كانوا يقيمون لحماية السواحل في المؤخرة ، فعبء القتال عليهم اخف منه على اهل الشام .

٣ - وفي زمن ولاية عبد الواحد النصري هجم حمزة الخارجي على الحجاز فذهب عبد الواحد « حتى دخل المدينة فدعا بالديوان فضرب على الناس البعث وزادهم في العطاء عشرة عشرة »^(٤)

٤ - ويروي الطبري بسند عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدي انه قطع على اهل

(١) التاريخ ٢/٢٣٩ (٢) الطبري ٢/١١٩٢

(٣) ابن سعد ٥/١٤٨ - ٩ انظر ايضاً الضري ٢/٢٧٢ السخاوي: التنقيح للطائفة ٢/٢٩ [١٣٩٩]

(٤) الطبري ٢/٢٩٨٣ الاغانى ٢٠/١٠٠

المدينة بعث الى اليمن فاكتتبت فيه فلقيت عكرمة مولى ابن عباس فنهاني عن ذلك اشد
النهي»^(١) غير اننا لا نعلم الزمن الذي ضرب فيه هذا البعث .

الطوى والجمائل والبرائل :

لقد كان على المقاتل ان يذهب الى البعث المقرر عليه اللهاب اليه ، غير انه بإمكانه ان
يقوم بالطوى وهو على ما ينقل مالك عن أبي طيبة عن يحيى بن سعيد انه « قال في الطوى
لو أن رجلاً قال لرجل خذ بعثي وأخذ بعثك وأزيتك ديناراً أو بعيراً أو شيئاً فلا بأس
بذلك ، وقال الايث مثله ، وعن ابن عباس انه كان يقول لا بأس بالطوى من ماحوز الى ماحوز
اذا ضمنه انسان »^(٢) . ويروي ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح انه قال « كان يكره من
الطوى ان يعتقد الرجلان الطوى قبل ان يكتبيا في البعثين اللذين يتطاوينا فيهما ، وذلك ان
يقول الرجل قبل الطوى اكتب في بعث كذا وكذا وانا اكتب في بعث كذا وكذا ثم
يعتقدان الطوى على ذلك ، واما الطوى بعد السكتبة فلم اسمع احداً ينكر ذلك الا الرجل
الذي يقف نفسه ينتقل من ماحوز الى ماحوز التماس الزيادة في الجعل »^(٣) .

ان اعطاء الدولة العطاء للمقاتلة يخولها قانوناً حق ضرب البعث عليهم والزامهم الاشتراك
في القتال . غير ان الدولة عملياً كانت لا تشرك كافة المقاتلة من اهل العطاء في البعوث ، بل
تقتصر على فرضه على عدد محدود تقدره ، والراجح ان اشتراك المرء في القتال يتم دورياً ،
اي يفرض على كل شخص ان يشترك في بعث واحد وليس في كل البعوث ، فاذا حدث بعث
آخر ، فانه يشترك في البعث الجديد من لم يذهب في البعث السابق . وبإمكان من يفرض عليه
البعث ان يتجامل ، اي ان « يعطى رجلاً آخر شيئاً ليخرج مكانه او يدفع المقيم الى الغازي
شيئاً فيقيم الغازي ويخرج هو »^(٤)

(١) تفسير الطبري ١٠٤/٩ [١٠٢٦٢] تحقيق محمد شاكر

(٢) المدونة ٤٥/٣ طيبة السامي (٣) المدونة ٤٥/٣

(٤) لسان العرب مادة (جمل) وانظر البخاري كتاب الجهاد باب الجمائل والخلان في سبيل الله ،
وانظر أيضاً للمدونة ٤٥ / ٣

« وقد يكتب البعث على الغزاة فيخرج من الاربعة والخمسة رجل واحد ويجعل له جعل » ^(١) فالجعل في هذا التعريف هو المبلغ الذي يدفع لمن يتطوع بتلبية الدعوة ويشترك في البعث مقابل جعل يأخذه من عطاء من لا يشارك في البعث . ويذكر مالك انه « لم يزل الناس يتجاعلون بالمدينة عندنا كانوا يتجاعلون ، يجعل القاعد لاخراج .. بهذا مضى امر الناس » ^(٢)

وتسكون الجمائل بين اهل الديوان ، اي الذين في العطاء ، وقد جوز مالك لاهل العطاء التجاعل « لانه مباحة مختلفة ، وانما اعطوا اعطيتهم على هذا وما اشبهه ، فاهل الديوان عندي مخالفون لمن سواهم ، قال والذي يؤاجر نفسه في الغزو ، إن ذلك لا يجوز في قول مالك ، واما اهل الديوان فيما بينهم فليست تلك اجارة ، انما تلك جدائل ، لان سد الثغور عليهم ، وبهذا مضى امر الناس » ^(٣)

وقد ذكر الطبري ان ابا جعفر المنصور كتب الى محمد بن خالد والي المدينة بكشف المدينة واعراضها « فامر محمد بن خالد اهل الديوان ان يتجاعلوا لمن يخرج ، فتجاعلوا رباع الفاخري المضحك ، وكان يداين الناس بالف دينار ، فهاسكت وتويت » ^(٤)

وبامكان من يضرب عليه البعث الا يذهب الى القتال مع الاحتفاظ بحقه في العطاء وذلك بان يرسل عنه بديلاً من غير اهل العطاء لقاء اجر يدفعه للبديل . وقد ورد ذكر استخدام البدلاء بكثرة في بعض الحروب الداخلية ، فيروي ابو مخنف ان عبدالله بن الزبير لما ثار في الحجاز ارسل الخليفة يزيد عمرو بن سعيد الاشدي الى المدينة ، فجهز عمرو جيشاً ضده « وكان اكثر الجيش بدلاء من العطاء وجلهم يهرون ابن الزبير » ^(٥)

ومن المحتمل ان هؤلاء البدلاء او معظمهم ممن ليس لهم ديوان ، ويسمون الروادف

(٢) المدونة ٣ / ٤٤

(٤) الطبري ٣ / ١٦٢

(١) لسان العرب مادة (جعل)

(٣) المدونة ٣ / ٤٣ - ٤٤

(٥) انساب الاشراف ٤ - ٢ / ٣٤

وقد ذكر ابن قتيبة في شرحه البيت التالي :

إذا قربت للسوق خلف بعضها كما خلفت يوم العداد الروادف
« العداد يقول إذا عادهم قوم فجأؤوا للعطاء خلفت الروادف وهم الانباع الذين يحثون
رادف قوم اي ليس لهم ديوان »^(١)

لقد كان العطاء يؤمن لمن يأخذه مورداً يكفي لحياة معاشية طيبة ، الامر الذي كان يدفع
الناس الى التثبت بادخالهم فيه ، غير ان بعض الناس كان يرغب عن العطاء اما تعبيراً عن استيائهم
من الدولة ، او تحاشياً للالتزامات المفروضة على من يأخذ العطاء ، وقد اشارت المصادر الى
عدد ممن رفضوا العطاء او ابوا ان يسجلوا في الديوان ، فيروي ابن سعد بسند عن عروة بن الزبير
انه لما قتل عمر بن الخطاب بن العوام نفسه من الديوان^(٢) . ويروي ايضاً ان عبدالله بن مسعود
اوصى الزبير وقد كان عثمان حرمة عطاءه سنتين فانه الزبير فقال ان عياله احوج اليه من
بيت المال فاعطاه عطاؤه عشرين ألفاً^(٣) ويروي كذلك انه « كان لسعيد بن المسيب في بيت
المال بضعة وثلاثون ألفاً عطاءه فكان يدعي اليها فيأبى ويقول لا حاجة لي فيها حتى يحكم
الله بيني وبين مروان »^(٤)

ولما فرض عبدالواحد النصري العطاء لاهل المدينة على اثر تهديد هزة الحارثي قال
انس بن عياض « كنت فيمن اكتبتم ثم محوت اسمي »^(٥)

ويروي ابن سعد بسند عن ابان بن صالح بن عمير انه دخل على عمر بن عبدالعزيز « فقال
له أفي ديوان انت ؟ قال قد كنت اكره ذلك مع غيرك فاما معك فلا ابالي ، ففرض له »^(٦)

(١) ابن قتيبة : اللذان الكبير ١ / ٥٠١

(٢) ابن سعد ٣ - ١ / ٧٥ / انظر ايضاً تهذيب ابن عساكر ٥ / ٣٦٣

(٣) ابن سعد ٣ - ١ / ١١٤ ويذكر ابن سعد رواية اخرى ان لقيط بن العباد التميمي من عطاء ابن مسعود

كان خمسة عشر الف درهم (٣ - ١ / ١١٣)

(٤) ابن سعد ٤ / ١٥٠ (٥) الطبري ٢ / ١٩٨٣

(٦) ابن سعد ٦ / ٢٣٤

غير ان هذه الماذح لا تمثل موقف كافة المسلمين الذين تروى نصوص مرور كثير منهم بالعتاء واعتمادهم عليه ورغبتهم فيه فيروى « ولا حدم كان اشد فرحاً بالبلاء من احكم بالعتاء » (١)

ويروى الطبري ان مسلم بن عقبة هدد اهل الشام في موقعة الحرة وقال لهم « والله ما جزاؤكم عليه الا أن تحرموا العطاء وان تجمروا في اقاصي الثغور » (٢)

ولما ظهر الاستياء على ولاة عثمان جمعهم ثم ردهم على اصحابهم وامرهم بالتضييق على من قبلهم وامرهم بتجمير الناس في البعوث وعزم على تحريم اعطياتهم ليطيعوه ويحتاجوا اليه (٣). ويبدو ان اكثر الناس تحاشياً من العطاء كانوا التجار وقد ذكرنا من قبل روايات في طلب الخليفة عمر بن عبد العزيز من واليه على المدينة عدم فرض العطاء للتجار ، لان التجارة تستغرق وقت التاجر وتؤمن له مورداً يفتنيه عن العطاء ، وذكرنا ان طلب الخليفة هذا لم يكن بدعة جديدة ، بل تأكيذاً على ممارسة قديمة دافعها ان العطاء للمقاتلة وان التجار لا تقاوم بل تعضل الاعمال التجارية (٤) . وقد استمر هذا التقليد حتى العصر العباسي ، إذ يروى ان بني سجيل بن محمد بن ابي يحيى « ولد لهم اولاد وكانوا تجاراً ، فلما قدم عبد الصمد ابن علي والياً على المدينة بعث اليهم لولائهم ، فعرض عليهم ما قبله بها فقالوا اسلح الله الامير نحن قوم تجار ولا حاجة لنا بالدخول في عمل السلطان فاعفنا منه فأعفاهم » (٥) .

السروق :

لقد كانت توزع على اهل المدينة ايضاً مواد غذائية ، تسمى منذ عهد عمر بن الخطاب

(١) الطبري ٢ / ٤١٤

(١) ابن سعد ٢ - ٢ / ١٢

(٣) مكتوبة تجارب الامم ٤٧٦ (طبعة كيناني)

(٤) انظر ص ٦٠ - ٦١

(٥) ابن سعد ٥ - ٣٠٦

الرزق . فيروي ابن سعد « واتخذ عمر دار الرقيق وقال بعضهم الدقيق ، فجعل فيها الدقيق والسويق والشمر والزيب وما يحتاج اليه يمين به المنقطع به والضيف ينزل بعمر ، ووضع عمر في طريق السبل ما بين مكة والمدينة ما يصلح من ينقطع به ويحمل من ماء الى ماء » (١) ويروي ايضاً ان « عمر خرج يوماً حتى آتى المنبر ، وقد كان ، اشتكى فنعته له غسل وفي بيت المال عكة » (٢) . ويروي البلاذري بسند عن الحسن « ادركت عثمان على ما تقوموا منه وما يأتي على الناس يوم الا وهم يناولون فيه خيراً ، ويقال اغدوا على اعطياتكم فيغدون فيأخذونها ويقال اغدوا على كسوتكم فيأخذونها حتى لربما اعطوا العسل والنمن ، فالاعطيات دائرة والعدو مقموع وذات البين صالح » (٣) . ويروي الطبري عن الشامي ان عثمان زاد على الارزاق التي وضعها عمر فوضع طعام رمضان فقال للتمبذ الذي يتخلف في المسجد وابن السبيل والمعتزين بالناس في رمضان (٤) .

يذكر ابن سعد بسند عن حارثة بن مضرب ان عمر امر بحريب من طعام فعجن ثم خبز ثم ثرد ، ثم دعا عليه ثلاثين رجلاً فاكلوا منه ، ثم فمسل في العشاء مثل ذلك ثم قال يكفي الرجل جريبان كل شهر ، فرزق الناس جريبين كل شهر المرأة والرجل والمولود جريبين جريبين في كل شهر (٥) ويوضح هذا النص ان عمر قدر توزيع الحبوب على اساس قابلية الفرد الاستهلاكية منه ، وانه كان يوزعه على الناس بالتساوي .

غير ان المقدار الذي كان يوزع على الناس لم يبق ثابتاً فان عثمان عند ما ولي الخلافة « وسع عليهم في انقوت والكسوة » (٦)

ويبدو ان مقدار ما كان يوزع على الناس من الرزق لم يبق ثابتاً ، بل تعرض

(١) ابن سعد ٢ / ٣٠٣

(٢) ابن سعد ٣ / ١٩٨

(٣) الطبري ١ / ٢٨١

(٤) ابن سعد ٢ - ١ / ٢١٤

(٥) انساب الاشراف ٥ / ١٠٠

(٦) ابن سعد ٣ - ١ / ٢١٩ - ٢٠

المسألة الثانية
في المسائل

لتبدلات غير قليلة يمكن استنتاجها من التبدلات التي حدثت في المسكايل ، فيذكر الجاحظ
« والامراء تنحى الى الرعية بزيادة المسكايل ، ولو كان المذهب في الزيادة في الاوزان
كالمذهب في الزيادة في المسكايل ما قصرنا ، كما سأل الاخنف عمر بن الخطاب الزيادة في
المسكايل ، ولذلك اختلفت اسماء المسكايل كالزراي والفالج والخالدي حتى صرنا الى هذا
الملجم اليوم » ^(١) ولا بد ان التحبب الذي يشير اليه الجاحظ راجع الى استفادة الرعية من
زيادة المسكايل وخاصة في انصبتهم من الرزق الذي توزعه الدولة .

وقد تعرضت المسكايل في الحجاز في العمود الاسلامية الاولى الى تبدلات تشبه ما اشار
الجاحظ الى حدوثه في العراق ، وقد اشار الفقهاء والرواة منذ القرن الثاني الهجري الى
بعض التبدلات في المسكايل التي لها اهمية اساسية في كثير من الامور الشرعية كتقدير
كمية ماء الوضوء وزكاة الفطر ونصاب الزكاة ^(٢) ، فيذكر ابن سعد ان مروان بن الحكم
عند توليه المدينة في خلافة معاوية « جمع الصيغان فعاير بينهما حتى اخذ أعدها فأمر ان
يكال به فقيل صاع مروان ، وليست بصاع مروان انما هي صاع رسول الله ولكن مروان
عاير بينهما حتى قام الكيل على أعدها » ^(٣)

ويروى الشافعي ان معاوية لما قدم الى المدينة وهو خليفة قرر ان يعدل المسكايل
فقال « .. اني ارى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فاخذ الناس بذلك » ^(٤) .

(١) البيان والبيان ٢٠٦ / ١

(٢) انظر في ذلك مقال « اختلاف العراقيين والمذنبين في تقدير الصاع النبوي » للدكتور عبد المحسن
الحسيني ، المنشور في مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية مجلد ١٦ سنة ١٩٩٢ من ١٢٩ - ١٨٣ ،
وانظر في اختلاف المسكايل الاسلامية : Hinz . Islamischen wegen
ويذكر القديس « ان الصاع الذي قدره عمر بن عبد الصغابة وكان يكفر به ايمانه فهو بمثابة ابطال
الا ان سعيد بن العاص رده الى خمسة وثلاثين ، الا ترى الى قول الرازي :

ياويلنا قد ذهب الوليد وجاءنا بجوعاً سعيد يتقص في الصاع ولا يزيد
(احسن التماسيم ٩٨ وقد ذكر هذا الرجز ايضاً في البيان والبيان ٢٠٦) ومع ان هذا التبدل حدث
في السكوف ، الا انه يمثل حدوثه في الحجاز ايضاً . وانظر ايضاً الاموال ١٥٦٦ - ١٦١١
(٣) ابن سعد ٢٠ / ٥ (٤) مسند الشافعي ٢٥٢ / ١

وواضح من نص ابن سعد ان المكاييل أصبحت متباينة في الحجاز في زمن معاوية لدرجة اضطر معها واليه على المدينة مروان ان يعاير بينها ويأخذ اعدها .

وفي خلافة عبد الملك بن مروان أعيد النظر في المكاييل واستقر الرأي على مد هشام « وكان هشام بن اسماعيل من وجوه قریش ، ولده عبد الملك بن مروان المدينة وكان مسوداً في ولايته .. ووقت اهل المدينة بصاع هشام ، يعنون هشام بن اسماعيل » (١) ، « ومد هشام مد وثلاث بمد النبي أو مد ونصف » (٢) .

والراجع أن تبديل المكاييل كان له تأثير في مقدار الرزق المخصص للأفراد ، غير ان المصادر لم توضح لنا العلاقة بين هذه التبديلات والارزاق .

ان النص الذي نقلناه عن ابن سعد (٣ - ٢١٩ / ١ - ٢٠) يبين ان عمر وزع الارزاق بالتساوي ، غير ان الواقدي يروي عن أفلح بن حميد انه « فضل عمر بن الخطاب بين الناس في طعام الجار » (٣) . فاذا صح ان التفاضل تم منذ زمن عمر ، فلا بد انه حدثت بعده تفاضلات اخرى أثارت استياء الناس فلما جاء عمر بن العزيز قرر التسوية في الرزق الذي يفرضه للناس . فيروي الواقدي عن محمد بن هلال : « سوى عمر بن عبد العزيز بين الناس في طعام الجار ، وكان اكثر ما يكون طعام الجار أربعة أرادب ونصف لكل انسان » ويروي عن أفلح بن حميد : « انما سوى عمر بن عبد العزيز بين من فرض له في طعام الجار ، واما من كان له شيء قبل ذلك فانه كان يأخذه » ويروي بسند عن ابراهيم بن يحيى « كان لي في طعام الجار عشرون اردباً ، فلما استخلف عمر أقرت وسوتى بين من فرض له من اهل بيتي » (٤) . غير اننا لانعلم مراحل وأسباب وتاثير وآثار التطورات التي حدثت على الارزاق من زمن عمر ابن الخطاب الى عهد عمر بن عبدالعزيز ، كما لانعلم مقدار الرزق الذي قرره عمر بن عبدالعزيز . لقد كان الرزق يسمى طعام الجار (٥) . وترجع هذه التسمية الى ان الحبوب التي كانت

(١) مصعب الزبيري : نسب قریش ٣٢٨

(٢) الام ٢ / ١٥٩ ، ويذكر ابن سعد ان صاع النبي مد ونصف بمد هشام (٨ / ٣٦١)

(٣) ابن سعد ٢٥٥/٥ (٤) ابن سعد ٢٥٥/٥ - ٦

(٥) ابن سعد ٢٥٥/٥ الثاني ١٣ / ١٠٤

تُرد من مصر تخزن في ميناء الجار قبل توزيعها على أهل المدينة ، ويذكر ابن سعد أن عمر « هو أول من حمل الطعام من مصر في البحر حتى ورد الجار ثم حمل من الجار إلى المدينة »^(١) .
ويقدم اليعقوبي معلومات أوسع تفصيلاً حيث يقول « وكتب عمر إلى عمرو بن العاص أن يحمل طعاماً في البحر إلى المدينة يكفي عامة المسلمين حتى يصير به إلى ساحل الجار فحمل طعاماً إلى القلزم ثم حمّله في البحر في عشرين مركباً ، في المركب ثلاثة آلاف أردب وأقل وأكثر حتى وافى الجار ، وبلغ عمر قدموها فخرج ومعه أصحاب رسول الله حتى قدم الجار فنظر السفن ، ثم وكتل من قبض ذلك الطعام هنالك ، وبني قصرين جعل ذلك الطعام فيها ، ثم أمر زيد بن ثابت أن يكتب للناس على منازلهم وأمره أن يكتب لهم صكاً كما من قراطيس ثم يختم أسفلها فكان أول من صك وختم أسفل الصك »^(٢) .
يتبين من هذا النص :

- ١ - أن المدينة اعتمدت بالدرجة الأولى على منتوجات مصر في الحصول على الرزق .
 - ٢ - أن أول شحنة أرسلت من مصر كان مقدارها نحو $٢٠ \times ٣٠٠٠ = ٦٠$ ألف أردب تقريباً .
 - ٣ - أن هذه الشحنة كانت لسد حاجة عامة المسلمين ، وإذا افترضنا أن عمر كان يعطي كل فرد أربعة أردب ، فإن عدد من يأخذ الرزق من أهل المدينة كان يبلغ خمسة عشر ألفاً .
 - ٤ - أن المقرر العام لتوزيع الرزق هو الجار حيث بنى قصرين جعل ذلك الطعام فيها .
 - ٥ - أن الرزق كان يعطى بموجب صك من قراطيس مختوم أسفلها .
- وبما أن كثيراً من أهل المدينة كانوا زراعاً فإنهم كانوا يتعمنون من منتوجات مزارعهم ولا يحتاجون إلى طعام الرزق للاستهلاك ، لذلك كانوا يبيعون الصكوك المخصصة لهم ، وبذلك كثرت المتاجرة في هذه الصكوك واثارت كثيراً من المناقشات عند الفقهاء ، فيروي مالك عن نافع أن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فردّه عليه وقال « لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه »^(٣) وروي

(٢) التاريخ ١٧٧ / ٢

(١) ابن سعد ٣ - ١ / ٢٠٣

(٣) اللوطا ٢ / ٦٣

انه بلغه أن صكوكاً خرجت للناس في زمان مروان بن الحكم من طعام الجار فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها ، فدخل زيد بن ثابت ورجل من اصحاب النبي (ص) على مروان بن الحكم فقال اتحل بيع الربا يا مروان ؟ فقال انوذا بالله : وما ذلك ؟ فقالا هذه الصكوك تباعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها ، فبعث مروان بن الحكم الحرس يتبعونها ينزعونها من ايدي الناس ويردونها الى اهلها ^(١) . وروي ابن حنبل بسند عن سليمان بن يسار ان « صكك التجار خرجت فاستاذن التجار مروان في بيعها ، فأذن لهم ، فدخل أبو هريرة عليه فقال أذنت في بيع الربا وقد نهى رسول الله (ص) ان يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفى قال سليمان فأبى مروان بعث الحرس فجعلوا ينزعون الصكك من ايدي من لا يخرج منهم » ^(٢) . ويلاحظ ان نص ابن حنبل لا يناقض نص مالك ، ولكنه يضيف عليه ما يلي :

١ - صكك التجار ، ونحن نرجح انها صكك الجار فهي اقرب الى المعنى المعقول .

٢ - ان الذي دخل على مروان هو أبو هريرة ، بينما يذكر مالك ان الذي دخل على مروان هو زيد بن ثابت ورجل آخر من اصحاب رسول الله (ص) ، ولعله يمكن التوفيق بين النصين بالقول ان هذا الرجل الثاني هو أبو هريرة .

وقد ذكر ابن منظور ما يؤيد ذلك اذ قال « وكانت الارزاق تسمى صكاً لأنهم كانت تخرج مكتوبة ، ومنه الحديث في النهي عن شراء الصكك والقطوط وفي حديث أبي هريرة قال لمروان احللت بيع الصكك ، هي جمع صك وهو الكتاب ، وذلك ان الامراء كانوا يكتبون للناس بأرزاقهم واعطياتهم كتباً فيبيعون ما فيها قبل ان يقبضوها معجلاً ويعطون المشتري الصك ليمضي ويقبضه » ^(٣) .

ويروي مالك عن يحيى بن سعيد انه « سمع جميل بن عبد الرحمن المؤذن يقول لسعيد بن المسيب اني رجل ابتاع من الارزاق التي تعطي الناس بالجار ما شاء الله ثم اريد ان اباع الطعام

(١) الموطأ ٢/٦٣ انظر ايضا المرونة ١٣/٤٩

(٢) لسان العرب ١٢/٣٤٤

(٣) ابن حنبل ٢/٣٢٩

المضمون علي" الى اجل فقال له سعيد اريد ان توفيهم من تلك الارزاق التي ابتعت ، فقال نعم ، فنهاه عن ذلك»^(١) و يروي يحيى عن مالك عن محمد بن عبدالله بن ابي مريم انه «سأل سعيد بن المسيب فقال اني رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك بالجار فربما ابتعت منه بدينار ونصف درهم فاعطى بالنصف طعاماً فقال سعيد لا ولكن اعط انت درهما وخذ بقیته طعاماً»^(٢)

وذكر مالك عن سالم في بيع صكوك الجار بدینار الا درهما ، يجعل الدينار ويأخذ الدرهم والصك مؤخراً يأخذ الدينار مع الدرهم ، قلت لأبن اتمام لم كرهته ، قال يدخل لانه يدخل الفضة بالذهب الى اجل^(٣) . قد يفهم من هذا النص ان ثمن الصك كان ديناراً ، وانه يباع بربح درهم اي بعشرة في المائة .

ويبدو ان طعام الجار استمر توزيعه الى العصر العباسي الاول ، فيروي الاصفهاني ان ابن المولى مدح المهدي « فامر له بعشرة آلاف درهم وكسوة ، وامر صاحب الجارى بان يجري له ولعاليه في كل سنة ما يكفيهم والحقهم بشرف العطاء »^(٤) غير اننا لا نعلم متى توقف لانني لم اجد اشارة له بعد عهد المهدي .

الكسوة :

لقد كانت توزع الكسوة ايضاً على اهل المدينة ، فيروي ان عمر بن الخطيب قسم بروداً في المهاجرين^(٥) . و يروي محمد بن سلام الجمحي « جاءت عمر حلال من اليمن فاعطى اصحاب رسول الله (ص) وابو ايوب الانصاري غائب فرقع لنفسه حلة واخذ لنفسه حلة »^(٦) . والراجح ان اغلب هذه الالبسة كان مما يجيبه عمر من اليمن حيث كان الشرط في

(٢) انوطاً ٦٧/٢

(٤) الأغانى ٣١٩/٣

(٦) تهذيب ابن عساكر ٤٠ / ٥

(١) الموطأ ٦٣/٢

(٣) المدونة ١١٤/٨

(٥) الأغانى ١٥٣/١٦

الكتب التي وجهت اليهم والمعاهدات التي عقدت معهم ان يقدموا البسة ومنسوجات لانها كانت اخف عليهم .

وقد استمر توزيع الالبسة في زمن عثمان ايضاً اذ يروي هدية بن خالد البصري عن للبارك بن فضالة عن الحسن انه قال « ادركت عثمان وعلي ما تقموا منه وما يأتي على الناس يوم الا وهم ينالون فيه خيراً ويقال اغدوا على اعطياتكم فيأخذونها ويقال اغدوا على كسوتكم فيأخذونها ^(١) » ويقول ابن سعد : « وامر عمر فسكتب له عيال اهل العوالي فكان يجري عليهم القوت ثم كان عثمان فوسع عليهم في القوت والكسوة ^(٢) » .

اما في العصر الاموي فليست لدينا اشارة الى توزيع الالبسة .

اما في العصر العباسي فلدينا ذكر عن توزيع الالبسة اذ يذكر مصعب الزبيري ، كان عبدالله بن مصعب بن ثابت في صحابة المهدي في المدينة وجلس للناس يعطيهم الاموال يعطي الرجل من قريش ثلاثمائة دينار ويكسوه سبعة اثواب ^(٣) .

ويروي ايضاً عن ابي بكر بن عبدالله بن مصعب انه « وكان امير المؤمنين الرشيد به معجباً واليه مفوضا وكان عنده وجيها اثيراً وأخرج لاهل المدينة على يديه نصف عطاء وكسوة وقسما في سنة ١٨١ هـ وأخرج على يديه ثلاثة اعطية وكسوة فاخرة في سنة ١٨٦ هـ .. وأخرج على يديه في سنة ١٨٨ هـ نصف عطاء وكسوة وقسما ^(٤) » . ويروي الاصبهاني عن عمر بن شبة عن عثمان بن مسلم عن حماد بن سلمة عن حميد عن سلمان بن عتبة انه « بعث عمر بن عبيدالله بن معمر الى عمر والقاسم بن محمد بالف دينار فالتفت عبدالله بن عمرو وهو يغتسل في مستحم

(٢) ابن سعد ٣ / ١ / ٢١٤

(١) انساب الاشراف ١٠٠ / ٥

(٤) نسب قريش ٢٤٢

(٣) نسب قريش ٢٤٢

له فأخرج يده فصبتها في يده ، فقال وصلت رحما وقد جاءتنا على حاجة ، وأتيت القاسم فأبى
أن يقبلها ، فقالت لي امرأته ان كان القاسم ابن عمه فانا ولابنة عمه فاعطيتها ، قال فكان
عمر يبعث بهذه الثياب العمرية يقسمها بين أهل المدينة ، فقال ابن عمر جزى الله من اقتنى
هذه الثياب بالمدينة خيراً ، قال وقال لي عمر لقد بلغني عن صاحبك شيء كرهته ، قلت
وما ذاك ، قال يعطي المهاجرين ألفاً ألفاً ويعطي المأصبار سبعمائة ، فأخبرت فسوتى بينهم^(١) .

صالح أحمد العلي